SNHR
الشبكة السورية لحقوق الإنسان
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

# إعادة دمج وإصلاح الجماعات المسلحة في سوريا في المرحلة الانتقالية

## مسارات نحو الاستقرار المستدام

الخميس 14 أيار 2026

R250720

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

## المحتوى:


**1. المقدمة: تحدي الجماعات المسلحة في سوريا ..... 1**

**2. التحديات الأساسية لإعادة الإدماج ..... 2**

2.1 العقبات القانونية والبنيوية ..... 3

2.2 التدخل الخارجي ..... 4

2.3 الانقسامات الهوياتية والأيديولوجية ..... 4

2.4 عجز الثقة ..... 5

2.5 الحقائق الاقتصادية ..... 6

2.6 التكامل الاجتماعي ..... 7

**3. إطار عملي لإعادة الإدماج والإصلاح ..... 9**

3.1 تصميم العملية الشاملة ..... 9

3.2 العدالة والمصالحة ..... 12

3.3 إصلاح قطاع الأمن ..... 14

3.4 التكامل الاقتصادي ..... 17

3.5 الدعم الدولي ..... 20

**4. عواقب فشل إعادة الإدماج ..... 23**

**5. التوصيات ..... 25**

**6. الخاتمة ..... 30**

# 1. المقدمة: تحدي الجماعات المسلحة في سوريا

تحول الحراك الشعبي في سوريا في آذار/مارس 2011 إلى نزاع مسلح داخلي بحلول أوائل عام 2012، بسبب فشل المجتمع الدولي في حماية المتظاهرين السلميين، واستخدام نظام الأسد أقسى أساليب العنف الوحشي. أدى النزاع المسلح طويل الأمد إلى ظهور مئات الفصائل المسلحة ذات الأيديولوجيات والولاءات المختلفة، وسيطرتها على مناطق مختلفة.

وقد أدى وجود العديد من الجماعات المسلحة - بدءاً من الميليشيات الموالية للنظام وقوات المعارضة، وصولاً إلى الإدارة الذاتية التي تقودها قوات سوريا الديمقراطية، وفصائل المعارضة المسلحة، والتنظيمات المتطرفة - إلى خلق شبكة معقدة من السلطات العسكرية العاملة خارج إطار الدولة الموحدة. وقد طورت هذه الجماعات هياكلها القيادية، ومصادر دخلها، وأنظمة حكمها الخاصة على مدى أكثر من عقد من النزاع.

مع توجه سوريا نحو الانتقال السياسي، أصبح السؤال حول كيفية إعادة دمج هذه القوى المسلحة المتنوعة في هيكل عسكري وطني موحد أمراً لا مفر منه. سيحدد نجاح أو فشل عملية إعادة الدمج هذه بشكل مباشر ما إذا كانت سوريا قادرة على تحقيق استقرار طويل الأمد. وبدون معالجة هذا التحدي، فإنَّ أي تسوية سياسية معرضة لخطر التقويض بسبب استمرار التنافس المسلح، والهياكل العسكرية الموازية، واحتمال تجدد الاقتتال.

لقد أدت جهود إعادة الإدماج الفاشلة في سياقات أخرى لما بعد الصراع إلى استئناف الحروب الأهلية، وظهور شبكات إجرامية من المقاتلين السابقين، واستمرار حالة عدم الاستقرار التي تعيق الانتعاش الاقتصادي والتعافي الاجتماعي. في المقابل، يمكن لإعادة الإدماج الناجحة أن تُسهم في تحقيق سلام مستدام، وتعزيز المصالحة الوطنية، وتهيئة الظروف الأمنية اللازمة لإعادة الإعمار والتنمية.

يتناول هذا التقرير التحديات المتعددة الجوانب لإعادة دمج الجماعات المسلحة في سوريا ما بعد المرحلة الانتقالية، ويحلل تأثير هذه العملية على استقرار البلاد على المدى الطويل. وبالاستناد إلى البحث الميداني، والمقابلات مع أعضاء من مختلف الفصائل المسلحة، وتحليل السياق السوري، يحدد التقرير العقبات الرئيسة أمام نجاح إعادة الدمج، بما في ذلك التعقيدات القانونية، والتحديات العملياتية، والتدخلات الإقليمية، والانقسامات الأيديولوجية، وانعدام الثقة المتجذر بين الخصوم السابقين.

يُقيّم التقرير أيضاً العواقب المحتملة لجهود إعادة الإدماج الناجحة والفاشلة، ويدرس آثارها على الأمن الوطني، والتماسك الاجتماعي، والحوكمة، والتعافي الاقتصادي، والاستقرار الإقليمي. وبناءً على هذا التحليل، يُقدّم توصيات عملية للأطراف المعنية السورية، والمجتمع الدولي، ومنظمات المجتمع المدني، لتسهيل عملية إعادة إدماج تُسهم في تحقيق سلام دائم.

يقول فضل عبد الغني مدير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:

> يتطلب المضي قدماً شجاعة استثنائية من جميع الأطراف - قادة الجماعات المسلحة الذين يخاطرون بسلطتهم الشخصية من أجل مصلحة وطنية، ومقاتلون يستبدلون الهياكل العسكرية المألوفة بمستقبل مدني غامض، ومجتمعات تنفتح على أعداء سابقين، وجهات دولية تعطي الأولوية لاستقرار سوريا على المصالح الضيقة. هذه المتطلبات شاقة، لكن البديل المتمثل في قبول التشرذم الدائم يحكم على سوريا بانقسام لا نهاية له وعدم استقرار إقليمي.
>
> سيفتح النجاح آفاقاً جديدة للتحول: قوات أمن موحدة تحمي جميع المواطنين بغض النظر عن خلفياتهم، ومصالحة وطنية تمنع دورات الانتقام بين الأجيال، وتوجيه الموارد الاقتصادية من الهياكل العسكرية الموازية إلى إعادة الإعمار، وإعادة تأسيس سوريا كدولة ذات سيادة تُسهم في الاستقرار الإقليمي.

## مصطلحات أساسية:

في التقرير في النسخة العربية منه تم اختصار مصلح نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بـ "الدمج أو إعادة الإدماج" وإصلاح قطاع الأمن بـ "الإصلاح".

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) استراتيجية شاملة لبناء السلام بعد انتهاء النزاع، تهدف إلى تسهيل انتقال المقاتلين السابقين إلى الحياة المدنية. وتتألف من ثلاث مراحل مترابطة: نزع السلاح، الذي يشمل جمع الأسلحة والتخلص منها؛ والتسريح، الذي يستلزم حل الجماعات المسلحة رسمياً وتسريح المقاتلين؛ وإعادة الإدماج، التي تدعم إدماج المقاتلين السابقين اجتماعياً واقتصادياً على المدى الطويل في المجتمع. ويهدف نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى الحد من خطر تكرار النزاع، وتعزيز الأمن والاستقرار، وإرساء أسس السلام المستدام من خلال تلبية الاحتياجات المادية والنفسية والاجتماعية للأفراد الذين شاركوا سابقاً في نزاع مسلح.

إصلاح قطاع الأمن (SSR) هو إطار عمل متعدد الأبعاد وقائم على الحقوق، يهدف إلى تحويل المؤسسات المسؤولة عن الأمن الوطني - مثل الجيش والشرطة وأجهزة الاستخبارات - وخاصة في سياقات ما بعد الصراع والمراحل الانتقالية. ويسعى إصلاح قطاع الأمن إلى إرساء رقابة ديمقراطية على المؤسسات الأمنية، وضمان إدارتها من قبل سلطات مدنية وعملها في ظل سيادة القانون. ويركز على المهنية والشفافية والمساءلة، ومواءمة العمليات الأمنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. منذ تسعينيات القرن الماضي، وضعت هيئات عالمية، مثل الأمم المتحدة ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، أطراً معيارية وتشغيلية لتوجيه إصلاح قطاع الأمن، مما جعله حجر الزاوية في استراتيجيات بناء السلام والتنمية المستدامة.

# 2. التحديات الأساسية لإعادة الإدماج

تواجه إعادة دمج وإصلاح الجماعات المسلحة السورية في هيكل عسكري وطني موحد تحديات عميقة ومترابطة تتجاوز مجرد إعادة تنظيم الجيش. هذه العقبات، المتجذرة في أكثر من عقد من الصراع، تهدد بعرقلة أي عملية انتقالية إذا لم تُعالج بشكل صحيح.

## 2.1 العقبات القانونية والبنيوية

### المساءلة عن الانتهاكات

تُعدّ مسألة المساءلة من أكثر العوائق تعقيداً أمام نجاح إعادة الإدماج. عقب سقوط الأسد، أفسحت السلطات الجديدة مجالاً أمام عناصر النظام لإجراء تسويات مقابل تسليم أسلحتهم. غير أنَّ الخوف من الملاحقة القانونية شكّل عاملاً حاسماً في تردد الآلاف منهم عن الاستجابة، لا سيما وأنَّ نظام الأسد هو المرتكب الأبرز للانتهاكات في سوريا بنسبة تصل إلى قرابة 90 % وفقاً لقاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان.

لذلك اختار هؤلاء الاحتفاظ بأسلحتهم وإعادة تنظيم صفوفهم في منطقة الساحل، حيث أعلنوا تمردهم على الحكومة الجديدة، مقوضين بذلك جهود حصر السلاح بيد الدولة.

من ناحية أخرى كانت قوات سوريا الديمقراطية من الجهات الرئيسة التي تورطت في النزاع على مدار السنوات الماضية، وقد رفضت الاندماج في جيش الدفاع السوري وأصرت على الاحتفاظ بهيكليتها العسكرية الخاصة.

يتجاوز هذا التعقيد القانوني المساءلة الجنائية. فحماية حقوق المقاتلين السابقين الإنسانية خلال إعادة إدماجهم تُشكّل تحدياً آخر. فالمقاتلون يُواجهون خطر الوصم الاجتماعي والحرمان من الحقوق الأساسية، حيث تنظر إليهم المجتمعات المحلية كتهديدات أمنية أو منبوذين أخلاقياً. هذه الديناميكية المزدوجة - الحاجة إلى المساءلة إلى جانب الحماية من التمييز - تُنشئ توازناً دقيقاً يجب الحفاظ عليه طوال عملية إعادة الإدماج.

يزداد الوضع تعقيداً عند النظر في كيفية استغلال القوانين المحلية لأغراض الانتقام أو التسويات السياسية. قد تُصدر السلطات مراسيم عفو انتقائية تُعفي بعض المقاتلين بينما تُقصي آخرين بناءً على ولاءاتهم السياسية السابقة، لا على جسامة الانتهاكات. ومن شأن هذه العدالة الانتقائية أن تنتهك مبادئ القانون الدولي، وقد تُعيد إشعال الصراعات من خلال خلق مظالم جديدة بين الفئات المُقصاة.

تُشكّل الانتقامات الشخصية خطراً جسيماً آخر. ففي مرحلة ما بعد الصراع، قد يسعى المقاتلون السابقون إلى الانتقام الشخصي تحت ستار السلطة الشرعية، مما يُقوّض سيادة القانون ويُهدّد الاستقرار الهش. وبدون أطر قانونية وآليات رقابة فعّالة، قد تتدهور عملية إعادة الإدماج إلى دورات من الانتقام تُقوّض جهود السلام.

### هياكل القيادة المتنافسة

اعتمدت بعض الفصائل هياكل هرمية تُشبه الجيوش التقليدية، بتسلسل قيادي واضح وإجراءات موحدة. بينما تعمل فصائل أخرى من خلال أنظمة لامركزية غير رسمية قائمة على الولاءات الشخصية أو الشبكات المحلية. هذا التنوع الهيكلي يجعل التكامل الموحد صعباً للغاية.

تمتد هذه التناقضات الهيكلية إلى الوظائف العسكرية الأساسية. فقد طورت الجماعات المختلفة مبادئ عملياتية وأنظمة اتصالات وأساليب تكتيكية مختلفة على مدى سنوات من العمليات المستقلة. ولا يتطلب التوفيق بين هذه الاختلافات إعادة تنظيم إداري فحسب، بل يتطلب أيضاً تغييرات جوهرية في الثقافة والممارسات العسكرية - تغييرات قد يقاومها القادة الذين اعتادوا على اتخاذ القرارات بشكل مستقل.

### توحيد المعدات والتدريب

أدى انتشار الأسلحة والمعدات العسكرية من مصادر متنوعة إلى خلق كابوس لوجستي لأي جهد توحيدي. فقد حصلت الجماعات المسلحة على أسلحة من عدة دول، بدءاً من أنظمة الحقبة السوفيتية وصولاً إلى المعدات الغربية الحديثة، وغالباً ما كانت مختلطة داخل الوحدات نفسها. ويمتد هذا التنوع ليشمل أنواع الذخائر، وأنظمة الاتصالات، والمركبات، ومعدات الدعم.

يتطلب تحقيق التوافق التشغيلي بين القوات التي تستخدم أنظمة غير متوافقة استثماراً هائلاً في معدات جديدة أو برامج تعديل شاملة. ويمثل التدريب تحدياتٍ بالغة الصعوبة. فقد دُرِّب المقاتلون وفقاً لمبادئ مختلفة - بعضهم على يد قوات خاصة غربية، والبعض الآخر على يد مستشارين عسكريين أتراك، أو الحرس الثوري الإيراني، أو من خلال خبرة ميدانية غير رسمية. ويتطلب توحيد هذه المهارات والأساليب التكتيكية المتباينة برامج إعادة تدريب شاملة قد يراها العديد من المقاتلين مُهينة أو غير ضرورية.

يتجاوز التحدي مجرد التوحيد التقني ليشمل مفاهيم عسكرية أساسية كقواعد الاشتباك، ومعاملة المدنيين، والالتزام بالقانون الإنساني الدولي. وقد تقاوم الجماعات التي تعمل في ظل رقابة أو مساءلة محدودة اعتماد معايير عسكرية رسمية تُقيّد حريتها العملياتية.

## 2.2 التدخل الخارجي

استثمرت القوى الإقليمية بكثافة في الجماعات المسلحة السورية كامتدادات لاستراتيجياتها الجيوسياسية، مما أدى إلى إنشاء قوى بالوكالة تخدم المصالح الخارجية بقدر ما تخدم المصالح السورية. هذا التلاعب الخارجي يُعقّد جهود إعادة الإدماج بشكل كبير، إذ من غير المرجح أن تتخلى هذه القوى عن استثماراتها دون تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

ويُضيف تدخّل القوى العالمية مستوى آخر من التعقيد. لقد أصبح النزاع المسلح السوري ساحةً لأجندات دولية متنافسة تتجاوز حدود سوريا بكثير. تسعى روسيا إلى الحفاظ على وجودها العسكري المتوسطي ونفوذها الإقليمي. تهدف الولايات المتحدة إلى مواجهة التوسع الإيراني ومنع عودة داعش. تُركّز الدول الأوروبية على منع تدفق اللاجئين ومكافحة الإرهاب. تُشكّل هذه الأولويات المتباينة ضغوطاً متضاربة على أي عملية إعادة إدماج.

## 2.3 الانقسامات الهوياتية والأيديولوجية

### التوترات الطائفية والعرقية

لقد رسّخ النزاع المسلح الداخلي طويل الأمد الانقسامات الطائفية والعرقية التي تعكسها الجماعات المسلحة وتعززها. وقد شُكّلت العديد من الميليشيات بشكلٍ صريح على أسس طائفية مما حوّل الخدمة العسكرية إلى تعبير عن الهوية الطائفية بدلاً من الولاء الوطني.

تتطلب إعادة الإدماج من المقاتلين إخضاع ولاءاتهم الطائفية والعرقية لهوية وطنية سورية، وهو مفهومٌ أُضعِف بشدة جراء سنوات من العنف الطائفي. ولا يكمن التحدي في مجرد دمج مختلف المجموعات داخل الوحدات العسكرية، بل في خلق ثقافة مؤسسية جديدة تتجاوز الفكر الطائفي المتجذر.

كما تُجسّد الجماعات المسلحة رؤىً متباينة لمستقبل سوريا السياسي، من القومية العلمانية إلى الحكم الإسلامي إلى الفيدرالية العرقية.

تمتد هذه الرؤى المتضاربة إلى أسئلة أساسية: هل ينبغي أن تكون سوريا مركزية أم اتحادية؟ ما دور الدين في الحكم؟ كيف ينبغي حماية حقوق الأقليات؟ هل ينبغي لسوريا أن تنضم إلى "محور المقاومة" الإيراني أم تسعى إلى شراكات غربية؟ بدون توافق حول هذه الأسئلة الأساسية، يصبح إنشاء قوات عسكرية موحدة تخدم رؤية وطنية متماسكة أمراً شبه مستحيل.

### المظالم التاريخية

لقد أضاف الصراع الحالي مظالم جديدة إلى مظالم تاريخية، مما خلق طبقات متعددة من الاستياء تُعقّد إعادة الإدماج. تتذكر القوات الكردية عقوداً من التمييز والحرمان من الحقوق الأساسية في ظل الحكومات السورية. وتحتفظ المجتمعات السنية في مناطق مثل حماة بذكريات حملات القمع الوحشية في ثمانينيات القرن الماضي. وتخشى المجتمعات العلوية الانتقام لارتباطها المفترض بعنف نظام الأسد.

لقد تفاقمت هذه المظالم التاريخية بفعل طول أمد النزاع المسلح. فالمجتمعات التي عانت من الحصار والقصف والهجمات الكيميائية والاعتقالات الجماعية والنزوح لا يمكنها بسهولة تقبّل الجناة السابقين كزملاء في قوات الأمن الموحدة. كما أنَّ الطابع الشخصي لكثير من أعمال العنف - حيث يعرف الضحايا جلاديهم - يجعل المصالحة المؤسسية أكثر صعوبة.

أصبحت الجماعات المسلحة أدوات للتعبير عن هذه المظالم والتصرف بشأنها، موفرةً الحماية للمجتمعات المهددة ووسيلةً للانتقام. إنَّ تفكيك هذه الوظائف دون معالجة المظالم الكامنة يُعرّض المجتمعات للخطر ويدفعها إلى الاستياء، مما قد يُؤجج دورات العنف في المستقبل.

## 2.4 عجز الثقة

### بين الجماعات المسلحة

لقد خلقت سنوات من تبدل التحالفات، والخيانات، والقتال المباشر بين مختلف الجماعات المسلحة انعدام ثقة متبادلاً عميقاً، ربما يُشكل أكبر عقبة أمام إعادة الإدماج. خاضت فصائل المعارضة معارك عديدة فيما بينها، كما غيّرت بعض الجماعات ولاءاتها، واغتالت قادة منافسين، وتنافست على الموارد والأراضي.

يُعزز تاريخ محاولات التوحيد الفاشلة حالة انعدام الثقة. فقد انهارت جهودٌ عديدة لدمج جماعات المعارضة وسط اتهامات بالخيانة، وأجندات خفية، وتلاعب خارجي. يسود انعدام الثقة هذا على مستويات متعددة، بين القادة الأفراد ذوي الخصومات الشخصية، وبين الفصائل ذات التاريخ الطويل من الصراعات، وبين التحالفات الأوسع التي تمثل معسكرات أيديولوجية أو عرقية مختلفة.

### مع المجتمعات المحلية

تتفاوت علاقات الجماعات المسلحة بالسكان المحليين تفاوتاً كبيراً، بدءاً من الدعم الشعبي الصادق وصولاً إلى الحكم بالخوف والابتزاز. ويخلق هذا التفاوت ديناميكيات معقدة لإعادة الإدماج، إذ قد تحمي المجتمعات الجماعات المسلحة المفضلة لديها أو تطالب بالعدالة ضد الجماعات المسيئة.

في بعض المناطق، تُقدّم الجماعات المسلحة خدماتٍ أساسيةً وحمايةً، وتحظى بولاءٍ حقيقيّ من السكان الذين يخشون رحيلها. وفي مناطق أخرى، يُنظر إلى الجماعات المسلحة على أنّهم محتلون يفرضون أحكاماً قاسيةً، وينهبون الموارد، ويرتكبون انتهاكاتٍ دون عقاب. وقد شهدت مجتمعاتٌ عديدةٌ كلا الديناميكيتين مع انتقال السيطرة بين قوى مختلفة.

يمتد فقدان ثقة المجتمع إلى أي قوات موحدة قد ينضم إليها هؤلاء المقاتلون في المستقبل. قد ترفض المجتمعات التي عانت من حكم الجماعات المسلحة شرعية قوات الأمن التي تضم مرتكبي انتهاكات سابقة. هذا الرفض الاجتماعي قد يُقوّض توفير الأمن، وجمع المعلومات الاستخبارية، ووظائف الحوكمة الأساسية التي تتطلب تعاوناً شعبياً.

### نحو هياكل حكومية مستقبلية

تخشى جماعات مختلفة أن تكون إعادة الإدماج فخاً - وسيلةً لنزع سلاحها ثم تهميشها أو القضاء عليها. ويتجذر هذا الخوف بسبب ما حصل في نزاعات سابقة، حيث أدت اتفاقيات السلام إلى استهداف وملاحقة للمقاتلين السابقين.

يمتد انعدام الثقة هذا إلى الجوانب الفنية لإعادة الإدماج. من سيدير عملية التدقيق في القوات الجديدة؟ كيف سيتم توزيع المناصب؟ ما هي الضمانات المتاحة ضد عمليات التطهير بعد إعادة الإدماج؟ في غياب إجابات موثوقة على هذه الأسئلة، تختار الجماعات المسلحة، الحفاظ على قدراتها المستقلة بدلاً من المخاطرة بالتعرض للخطر.

## 2.5 الحقائق الاقتصادية

### انهيار الاقتصاد السوري

يُشكّل الانهيار الاقتصادي في سوريا **عقبةً قاسيةً** لأيّ جهدٍ لإعادة الإدماج. فمع عيش ما يقارب 90 % من السكان تحت خط الفقر، وتدمير البنية التحتية في مناطق شاسعة، تفتقر البلاد إلى الموارد الأساسية اللازمة لدعم تحوّل عسكري واسع النطاق. ومن غير المتوقع أن يتحسّن هذا الانهيار الاقتصادي في الأفق القريب، **ما يعني ضرورة إعادة الإدماج في ظلّ استمرار الصعوبات.**

- يتجاوز الدمار البنية التحتية المادية ليشمل انهيار القطاعات الإنتاجية، وانخفاض قيمة العملة، وخسارة رأس المال البشري نتيجةً للموت والتشريد القسري. انكمش الناتج المحلي الإجمالي السوري بأكثر من 60 % منذ عام 2010، مع تدمير صناعات بأكملها وتراجع حاد في الإنتاج الزراعي. ويعني هذا السياق الاقتصادي أنَّ موارد إعادة الإدماج - مرافق التدريب، والرواتب، والمعدات، وخدمات الدعم - يجب أن تتنافس مع الاحتياجات الإنسانية الملحة.
- يؤثر الوضع الاقتصادي أيضاً على حسابات المقاتلين بشأن إعادة الإدماج. ففي ظل اقتصاد منهار، يُوفر الحفاظ على السيطرة على الأصول المُدرة للدخل، كالمعابر الحدودية وآبار النفط والمناطق التجارية، دخلاً بالغ الأهمية يتردد المقاتلون في تسليمه. وقد أصبح الانضمام إلى الجماعات المسلحة شكلاً من أشكال العمل في ظل غياب البدائل المدنية، مما يجعل نزع السلاح قراراً اقتصادياً وأمنياً في آن واحد.

### الافتقار إلى سبل العيش البديلة

- بالنسبة لمئات الآلاف من الشباب السوريين، أصبحت المشاركة في الجماعات المسلحة مصدر دخلهم وهويتهم الرئيسة. انضم الكثيرون منهم في سن المراهقة، ولم يعرفوا حياةً أخرى سوى الحرب. المهارات التي اكتسبوها - تكتيكات القتال، واستخدام الأسلحة، وعمليات نقاط التفتيش - لا تُطبق عملياً في اقتصاد السلم.
- يتطلب إيجاد سبل عيش بديلة استثماراً هائلاً في التدريب المهني وخلق فرص العمل، وهو ما يعجز عنه الاقتصاد السوري المنهار. وحتى مع الدعم الدولي، فإنَّ حجم الاحتياجات يتجاوز الموارد المتاحة. تسريح المقاتلين دون توفير بدائل اقتصادية يعني عملياً لجوء الكثيرين إلى الإجرام أو إعادة تجنيدهم في جماعات مسلحة جديدة عندما تتاح لهم الفرصة.
- يُشكّل هذا التحدي تحدياً بالغاً للمقاتلين الذين تعتمد عائلاتهم على رواتبهم العسكرية. لا يستطيع هؤلاء المقاتلون ببساطة التخلي عن عضويتهم في الجماعات المسلحة دون تأمين وسائل بديلة لإعالة أسرهم.

### تمويل برامج إعادة الإدماج

تشير التقديرات المتحفظة إلى أنَّ برامج إعادة الإدماج الفعّالة ستتطلب مليارات الدولارات - وهي موارد لا يبدو أنَّ سوريا ولا المجتمع الدولي مستعدان لتوفيرها. ولا تقتصر التكاليف على التدريب والمعدات فحسب، بل تشمل أيضاً الدعم المستدام للمقاتلين السابقين خلال الفترات الانتقالية، والخدمات النفسية، وبرامج المصالحة المجتمعية، والتنمية الاقتصادية في المناطق المتضررة من إعادة الإدماج.

وحتى في حال التغلب على العقبات السياسية، فإنَّ إرهاق المانحين بعد سنوات من الأزمة السورية يجعل حشد الموارد الكافية أمراً صعباً.

**تُنشئ فجوة التمويل حلقةً مفرغة:** فبدون موارد، لا تستطيع برامج إعادة الإدماج تقديم بدائل موثوقة للمقاتلين، ولكن بدون دعم المقاتلين، يتردد المانحون في الاستثمار في برامج قد تفشل. يُجبر هذا القيد على الموارد على اتخاذ قرارات صعبة لتحديد الأولويات، قد تُقصي مجموعات أو مناطق معينة، مما قد يُؤدي إلى مظالم جديدة تُقوّض العملية برمتها.

## 2.6 التكامل الاجتماعي

### رفض المجتمع والوصمة

إنَّ المجتمعات التي عانت من العنف والنزوح والفقد لا تستطيع بسهولة تقبّل عودة مَن تُحمّلهم المسؤولية، سواءً بشكل مباشر أو بالتبعية. ويمتد هذا الرفض الاجتماعي على مستويات متعددة، بدءاً من التفاعلات الفردية وصولاً إلى الإقصاء المنهجي من الفرص الاقتصادية والاجتماعية.

يواجه المقاتلون السابقون وصمة عار تتجاوز أفعالهم الشخصية لتشمل عضويتهم في الجماعة. فالمقاتل الذي لم يرتكب أي انتهاكات قد يُرفض من قِبل المجتمعات التي عانت تحت حكم فصيله. هذه الوصمة الجماعية تُصعّب التكفير الفردي، وتدفع المقاتلين السابقين إلى الحفاظ على تماسك الجماعة من أجل الحماية المتبادلة.

قد يمتد تأثير الوصمة ليطال عائلات المقاتلين، حيث تُنبذ عائلاتهم من قِبل مجتمعاتهم. هذا التوسع في الوصمة ليشمل أفراداً أبرياء من العائلات يُسبب ضغطاً إضافياً على المقاتلين للاحتفاظ بعضويتهم في الجماعات المسلحة كشكل من أشكال الحماية. يتطلب كسر هذه الدوائر من الإقصاء الاجتماعي جهوداً شاملة للمصالحة المجتمعية، وهو أمرٌ غير مستعدٍّ له العديد من السكان الذين عانوا من الصدمات.

تُضخّم وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال الحديثة هذه الديناميكيات بجعل تاريخ المقاتلين متاحاً بشكل دائم. تُتداول مقاطع فيديو الانتهاكات، وقوائم المشاركين في العمليات، وسجلات عضوية المجموعات، بشكل غير محدود، مما يجعل من المستحيل على المقاتلين السابقين الفرار من ماضيهم، حتى لو سعوا بصدق إلى التكفير. يُشكّل هذا الثبات الرقمي لأعمال حقبة الصراع تحديات جديدة لإعادة الإدماج لم تواجهها مجتمعات ما بعد الصراع السابقة.

## الصدمة النفسية

- يعاني العديد من المقاتلين من اضطراب ما بعد الصدمة، والاكتئاب، والقلق، وغيرها من اضطرابات الصحة النفسية التي تؤثر على قدرتهم على الانتقال إلى الحياة المدنية. وقد أدّت سنوات العنف إلى تطبيع الاستجابات العدوانية للصراع، وخلق حالة من اليقظة المفرطة تُصعّب التفاعل الاجتماعي السلمي.
- تفتقر سوريا حتى إلى البنية التحتية الأساسية للصحة النفسية لتلبية احتياجات المدنيين، ناهيك عن الخدمات المتخصصة للمقاتلين السابقين. ويفتقر أخصائيو الصحة النفسية القلائل المتبقون في البلاد إلى التدريب على التعامل مع الصدمات النفسية المرتبطة بالقتال. وتدفع الوصمة الثقافية المرتبطة بقضايا الصحة النفسية العديد من المقاتلين إلى رفض العلاج، حتى لو كان متاحاً، معتبرين الصعوبات النفسية ضعفاً لا يتوافق مع هويتهم القتالية.
- تمتد الصدمة إلى المجتمعات التي تستقبل المقاتلين السابقين، حيث قد يتجدد شعور المدنيين الذين يعانون من إصابات نفسية ناجمة عن النزاع بسبب وجود المقاتلين السابقين. تُنشئ هذه الصدمة المتبادلة ديناميكيات اجتماعية متقلبة، حيث يمكن للصراعات البسيطة أن تتفاقم بسرعة. وبدون دعم نفسي واجتماعي منهجي لكل من المقاتلين السابقين والمجتمعات التي تستقبلهم، تُخاطر إعادة الإدماج بخلق دورات جديدة من العنف المتجذر في الصدمات التي لم تُعالج.

## دورات الانتقام

- لعلّ أخطر الديناميكيات الاجتماعية هي احتمالية نشوء دورات انتقامية قد تُشعلها إعادة الإدماج بدلاً من حلها. ففي المجتمعات التي فقد فيها كلٌّ منها عزيزاً، قد تُعيد عودة المقاتلين إشعال صراعات كامنة.
- لقد خلّفت سمات الصراع السوري - بما في ذلك التعذيب الممنهج والعنف الجنسي والهجمات على المدنيين - مظالم تتجاوز حدود الحروب التقليدية. فالعائلات التي اختفى أفرادها في مراكز الاحتجاز، والنساء اللواتي تعرضن لاعتداءات جنسية، والمجتمعات التي تعرضت للأسلحة الكيميائية، لا يمكنها ببساطة أن تسامح وتنسى.
- تعمل ديناميكيات الانتقام هذه فردياً وجماعياً. قد تسعى عائلات فردية إلى قتل مقاتلين معينين تُحمّلهم مسؤولية خسائرهم. وقد ترفض المجتمعات بشكل جماعي القوى المرتبطة بفظائع معينة. وقد تحتفظ الجماعات المسلحة بقوائم استهداف لمنافسيها للقضاء عليهم عندما تسنح الفرصة. وبدون معالجة هذه الدوافع الانتقامية، فإنَّ إعادة الإدماج تُؤجل العنف في المستقبل بدلاً من منعه.

- إنَّ الطبيعة المترابطة للمجتمع السوري تعني أنَّ دورات الانتقام يمكن أن تنتشر بسرعة عبر الشبكات العائلية والقبلية والطائفية. فجريمة قتل انتقامية واحدة يمكن أن تُشعل فتيل انتقام متصاعد. وتعني هذه الهشاشة الاجتماعية أنَّ إعادة الإدماج يجب أن تشمل آليات حماية قوية للمقاتلين السابقين، وإجراءات مساءلة تُلبّي مطالب المجتمع بالعدالة - وهو توازن قد يصعب تحقيقه بالنظر إلى حجم المظالم المعنية.

# 3. إطار عملي لإعادة الإدماج والإصلاح

يتطلب تحقيق إعادة دمج وإصلاح ناجحة للجماعات المسلحة السورية إطاراً شاملاً يُعالج التحديات المتعددة الجوانب التي تم تحديدها في هذا التقرير. يجب أن يكون هذا الإطار طموحاً بما يكفي لمعالجة المشكلات المتجذرة، ومرناً بما يكفي للتكيف مع الواقع السوري المعقد. **يجب تنفيذ المكونات التالية، على الرغم من تشابكها، كعناصر مُعززة لبعضها البعض في استراتيجية متكاملة.**

## 3.1 تصميم العملية الشاملة

### إشراك أصحاب المصلحة

- يكمن أساس أي عملية إعادة إدماج ناجحة في الإدماج الحقيقي لجميع الجهات المعنية منذ المراحل الأولى للتخطيط. ويجب أن يتجاوز هذا الإدماج مجرد التمثيل الرمزي ليشمل مشاركة فعّالة في صنع القرار الذي يُشكّل إطار إعادة الإدماج.
- يجب إشراك ممثلي الجماعات المسلحة ليس فقط كمشاركين في عملية إعادة الإدماج، بل كشركاء في تصميمها. ويتطلب ذلك إنشاء آليات رسمية لمشاركتهم، مثل لجان التخطيط المشتركة التي تضم ممثلين عن مختلف الفصائل. وينبغي أن تتمتع هذه اللجان بسلطة حقيقية على القرارات الرئيسة، بما في ذلك معايير الأهلية، وأنظمة التصنيف، والجداول الزمنية للإدماج. فبدون هذا الدعم من الجهات المسلحة نفسها، تُخاطر أي عملية إعادة إدماج بأن تُعتبر مفروضة لا تفاوضية.
- يؤدي ممثلو المجتمع دوراً بالغ الأهمية. يجب أن يكون للمجالس المحلية، والزعماء التقليديون، ومنظمات المجتمع المدني، ومجموعات الضحايا مدخلات منظمة حول كيفية تأثير إعادة الإدماج على مناطقهم. قد يشمل ذلك إنشاء لجان محلية لإعادة الإدماج في كل منطقة، تُقيّم جاهزية المجتمع، وتُحدد المخاوف المحددة، وتقترح حلولاً مناسبة محلياً. وتحتاج المنظمات النسائية إلى اهتمام خاص نظراً لرؤيتها الفريدة للأمن ودورها في تسهيل أو عرقلة إعادة الإدماج الاجتماعي.
- يحتاج مجتمع الأعمال والجهات الفاعلة الاقتصادية إلى المشاركة لضمان دعم إعادة الإدماج للتعافي الاقتصادي بدلاً من عرقلته. ويمكن لغرف التجارة وجمعيات المزارعين والنقابات العمالية تحديد فرص التكامل الاقتصادي، وإبراز التداخل المحتمل بين برامج إعادة الإدماج والاحتياجات الاقتصادية المحلية. وتساعد مشاركتها في تصميم برامج تُنشئ سبل عيش مستدامة بدلاً من حلول مؤقتة.
- مع أنَّ الجهات المعنية الدولية ليست صانعة القرار الرئيسة، إلا أنَّها تحتاج إلى مشاركة منظمة لمواءمة دعمها مع العمليات التي تقودها سوريا. وهذا لا يشمل الحكومات المانحة فحسب، بل يشمل أيضاً المنظمات الدولية والهيئات الإقليمية والوكالات المتخصصة ذات الخبرة ذات الصلة. ويتطلب إنشاء آليات استشارية تتيح المساهمة الدولية دون الهيمنة على عملية صنع القرار السوري تصميماً مؤسسياً دقيقاً.

- يستحق ممثلو الشباب اهتماماً خاصاً، نظراً لأنَّ العديد من المقاتلين انضموا إلى صفوفهم في سن المراهقة والشباب يمثلون مستقبل سوريا. ويمكن لمجالس الشباب، التي تضم مقاتلين سابقين ومدنيين، أن تُسهم في تجسير الهوة ووضع برامج لمعالجة الصدمات النفسية المتوارثة عبر الأجيال. وتساعد مشاركتهم في ضمان أن تُخاطب عمليات إعادة الإدماج أولئك الذين يُحتمل أن يُساهموا في استمرار دورات العنف أو كسرها.
- يجب تنظيم عملية المشاركة بعناية لمنعها من أن تصبح ساحة أخرى للصراع. يتطلب ذلك تسهيلات احترافية، وقواعد مشاركة واضحة، وضمانات أمنية للمشاركين، وآليات لكسر الجمود. قد يكون من الضروري المشاركة المتسلسلة، بدءاً بمشاورات منفصلة قبل جمع الأطراف المتنازعة. تتيح التكنولوجيا الحديثة مشاركة من لا يستطيعون الحضور شخصياً لأسباب أمنية.

## آليات تقاسم السلطة

تتطلب إعادة الإدماج الفعّالة ترتيبات رسمية لتشارك السلطة تضمن تمثيلاً فعالاً لمختلف المجموعات في هياكل أمنية موحدة. ويجب أن توازن هذه الآليات بين المطالب المتنافسة على النفوذ، مع الحفاظ على الفعالية العسكرية ومنع أي مجموعة منفردة من الهيمنة.

ينبغي توزيع المناصب القيادية وفق صيغة شفافة تراعي عوامل متعددة: الحجم النسبي لمختلف الجماعات المسلحة، والتمثيل الجغرافي، والمؤهلات المهنية، والحاجة إلى قيادة شاملة. قد يشمل ذلك الاتفاق على تناوب المناصب القيادية بين ممثلي الجماعات المختلفة، أو أن تشمل فرق القيادة تمثيلاً إلزامياً من فصائل متعددة. هذه الترتيبات، وإن كانت أقل فعالية من الاختيار القائم على الجدارة فقط، إلا أنَّها ضرورية لبناء الثقة ومنع الإقصاء.

ينبغي مزج القوات لمنع أي جماعة من السيطرة الحصرية على مناطق معينة، ولكن يجب إدارة هذا المزج بعناية لتجنب تقارب الأعداء التاريخيين بسرعة كبيرة. قد يتضمن النهج التدريجي نشر وحدات مختلطة أولاً في المناطق الأقل إثارة للجدل، وبناء قصص نجاح قبل الخوض في عمليات دمج أكثر صعوبة.

تتطلب الاستخبارات والوحدات الخاصة اهتماماً خاصاً في ترتيبات تقاسم السلطة. فهذه المناصب الحساسة تنطوي على أخطار الانقلاب أو التلاعب السياسي، مما يجعل التمثيل المناسب أمراً ضرورياً. إنَّ إنشاء هياكل استخباراتية متداخلة مع تبادل إلزامي للمعلومات بين ممثلي مختلف الجماعات يمكن أن يمنع أي فصيل من اكتساب امتيازات معلوماتية حصرية.

تتطلب أنظمة الترقيات معايير شفافة تمنع التمييز، مع مراعاة الخبرات المتنوعة للفئات المختلفة. قد يشمل ذلك إنشاء مسارات ترقي متعددة تُقدّر أنواعاً مختلفة من الخبرة العسكرية - كالعمليات التقليدية، وحرب العصابات، والكفاءة الإدارية - مما يتيح للمقاتلين من خلفيات مختلفة فرصاً متساوية للتقدم.

قد تكون آليات النقض ضرورية لحماية الأقليات من هيمنة الأغلبية. قد تتطلب القرارات الرئيسة التي تؤثر على مجتمعات معينة أو جماعات مسلحة سابقة إجماعاً أو موافقة أغلبية ساحقة بدلاً من الأغلبية البسيطة. ورغم أنَّ هذه الحماية قد تُسبب جموداً، إلا أنَّها ضرورية للحفاظ على دعم الجماعات التي تخشى التهميش.

## إجراءات شفافة

الشفافية في جميع جوانب إعادة الإدماج ضرورية لبناء الثقة ومنع التلاعب. وهذا لا يتطلب مجرد إتاحة المعلومات، بل يتطلب أيضاً التواصل الفعال بشأن كيفية اتخاذ القرارات وتنفيذها.

يجب وضع معايير واضحة وعلنية للأهلية والتصنيف والمزايا، وتطبيقها بانتظام. وينبغي تطوير هذه المعايير من خلال العمليات الشاملة المذكورة أعلاه، ونشرها على نطاق واسع بلغات وصيغ متعددة. ويُسهم نشر تقارير عامة منتظمة حول كيفية تطبيق المعايير، بما في ذلك إحصاءات حول معدلات القبول من مختلف الفئات، في بناء الثقة في العدالة.

تتطلب إجراءات التدقيق شفافية خاصة نظراً لحساسيتها. وبينما يجب الحفاظ على سرية بعض المعلومات الأمنية، يجب أن تكون العملية برمتها - من يُجري التدقيق، والمعايير المُستخدمة، وآليات الاستئناف المتاحة - علنية. إنَّ إنشاء لجان تدقيق مُختلطة تضم ممثلين عن مجموعات مُختلفة ومراقبين مُستقلين يُمكن أن يُعزز المصداقية. كما أنَّ التدقيق المُنتظم لقرارات التدقيق يُساعد على تحديد التحيزات وتصحيحها.

الشفافية المالية تمنع الفساد وتعزز الثقة في استخدام الموارد بفعالية. ويشمل ذلك الميزانيات العامة لبرامج إعادة الإدماج، وعمليات التدقيق المالي الدورية التي تجريها هيئات مستقلة، وتقارير الإنفاق المتاحة للجميع. ويساعد إنشاء لجان رقابية بمشاركة المجتمع المدني على ضمان وصول الموارد إلى المستفيدين المستهدفين بدلاً من هدرها عبر الفساد.

تُساعد شفافية الجدول الزمني على إدارة التوقعات والحفاظ على الزخم. تُسهم خرائط الطريق العامة التي تُبيّن مراحل إعادة الإدماج، ومعالم الإنجاز، وعواقب التأخير في تعزيز المساءلة. كما أنَّ تقارير التقدم الدورية التي تُقرّ بصدق بالانتكاسات والإنجازات تُعزز الثقة أكثر من الوعود غير الواقعية.

يجب أن تكون آليات الشكاوى والاستئناف متاحة وشفافة. يحتاج المقاتلون السابقون والمجتمعات المحلية إلى قنوات واضحة لإثارة مخاوفهم بشأن المعاملة غير العادلة، مع إجراءات شفافة للتحقيق والحل. إنَّ نشر ملخصات مجهولة المصدر للشكاوى وحلولها يُسهم في بناء الثقة في قدرة النظام على معالجة المشاكل.

يجب أن تضمن استراتيجيات التواصل شفافيةً لجميع الجهات المعنية. ويتطلب ذلك قنوات متعددة، منها برامج إذاعية في المناطق ذات الإنترنت المحدود، ووسائل تواصل اجتماعي للشباب، ولقاءات مجتمعية للمجتمعات التقليدية، ومواد مكتوبة للتوثيق. ويجب توفير المعلومات بجميع اللغات ذات الصلة، وتكييفها لتناسب مختلف مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة.

## 3.2 العدالة والمصالحة

### معالجة الانتهاكات الماضية

ربما تُمثل مسألة المساءلة عن انتهاكات حقبة النزاع الجانب الأكثر حساسية في عملية إعادة الإدماج. وقد فصلنا ذلك في الرؤية التي أصدرتها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان عن مسار العدالة الانتقالية في سوريا. حيث إنَّ تجاهل الفظائع يُقوّض سيادة القانون وحقوق الضحايا، لكن السعي إلى ملاحقات قضائية شاملة قد يُعرقل عمليات السلام الهشة. لذا، يُعدّ اتباع نهج دقيق يُوازن بين هذه التوترات أمراً بالغ الأهمية.

تُقرّ المساءلة المتمايزة بأنَّ الانتهاكات ليست كلها متساوية، وأنَّ مرتكبيها لا يتحملون مسؤولية متساوية. ويمكن لتسلسلات هرمية واضحة للانتهاكات – من الجرائم ضد الإنسانية إلى الانتهاكات الأقل خطورة للقانون الدولي - أن تُوجِّه استجابات متمايزة. وقد يُواجه أولئك الذين يتحملون المسؤولية الأكبر عن الفظائع الممنهجة المحاكمة، بينما قد يكون الجناة من المستوى الأدنى مؤهلين لآليات عدالة بديلة.

قد تكون برامج العفو المشروط، وإن كانت مثيرة للجدل، ضرورية لفئات معينة من المقاتلين. ولا ينبغي أن تشمل هذه البرامج أخطر الجرائم الدولية، بل قد تُطبق على أنشطة قتالية عادية أو انتهاكات طفيفة. والأهم من ذلك، أن يكون هذا العفو مشروطاً بالإفصاح الكامل، والمشاركة في عمليات المصالحة، وضمانات عدم التكرار. وينبغي أن يكون للضحايا إسهامات فعّالة في شروط العفو.

يمكن لآليات العدالة التقليدية أن تُكمّل الإجراءات القانونية الرسمية. لدى العديد من المجتمعات السورية أنظمة عرفية لتسوية النزاعات، وإن لم تكن مناسبة للجرائم الجسيمة، إلا أنَّها قادرة على معالجة المظالم الأقل خطورة وتسهيل المصالحة. إنَّ دعم هذه الآليات وتحديثها - مع ضمان احترامها لحقوق الإنسان وشمولها للمرأة - يُتيح سبلاً إضافية لمعالجة أخطاء الماضي.

تُقرّ برامج التعويضات بالضرر دون اشتراط إجراءات جنائية كاملة. قد تشمل هذه البرامج تعويضات فردية عن انتهاكات محددة، وتعويضات جماعية للمجتمعات المتضررة، واعترافات رمزية بالمعاناة، وخدمات مضمونة للضحايا. إنَّ ربط المشاركة في برامج إعادة الإدماج بالمساهمة في التعويضات - من خلال خدمة المجتمع أو جهود إعادة البناء - يُمكن أن يُساعد في تحويل الجناة إلى مساهمين في التعافي.

يجب دراسة النطاق الزمني للمساءلة بعناية، وقد حددناه في رؤيتنا بحيث يشمل الانتهاكات المرتكبة ما بين آذار/مارس 2011 وحتى 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، فبينما تقتضي العدالة معالجة جميع الانتهاكات، فإنَّ القيود العملية تتطلب تحديد الأولويات.

### الإصلاح ومبادرات الشفاء المجتمعية

إلى جانب آليات العدالة الرسمية، تُعدّ مبادرات التعافي المجتمعية أساسيةً لإصلاح النسيج الاجتماعي الذي مزقته سنوات من الصراع. يجب تصميم هذه المبادرات وتنفيذها محلياً، مع مراعاة اختلاف احتياجات المجتمعات وقدراتها على المصالحة.

تجمع برامج الحوار المُيسّر الخصوم السابقين في بيئات مُنظّمة تُتيح التعبير الآمن عن المظالم وبناء علاقات تدريجية. تتطلب هذه البرامج مُيسّرين ماهرين مُدرّبين على حلّ النزاعات والتوعية بالصدمات النفسية. يُمكن أن يُمهّد البدء بالحوار غير المباشر - حيث يتواصل الأطراف عبر وسطاء - الطريق نحو لقاءات مباشرة. يتطلب النجاح الصبر، حيث تمتد البرامج لأشهر أو سنوات بدلاً من توقع مصالحات سريعة.

مشاريع إعادة بناء المجتمع التي تجمع الخصوم السابقين في جهود مشتركة يمكن أن تُنشئ تعاوناً عملياً يبني الثقة. إعادة بناء المدارس التي دُمرت خلال القتال، بجهودٍ من مقاتلين سابقين من مختلف الفئات، يُنشئ استثماراً مشتركاً في مستقبل المجتمع. يجب تصميم هذه المشاريع بعناية لضمان المشاركة المتساوية ومنع إعادة صدمات الضحايا الذين أُجبروا على العمل جنباً إلى جنب مع الجناة.

تتيح منتديات قول الحقيقة للمجتمعات بناء سرديات مشتركة حول تجاربها. قد يشمل ذلك شهادات عامة، أو مشاريع توثيقية مجتمعية، أو تعبيرات فنية عن الخسارة والأمل. إنَّ خلق مساحات آمنة لوجهات نظر متعددة - بما في ذلك وجهات نظر الجناة الذين يعبرون عن ندمهم - يساعد المجتمعات على معالجة الصدمات بشكل جماعي بدلاً من فردي.

تستحق برامج الشباب اهتماماً خاصاً نظراً لدورها في إدامة أو كسر حلقات الصراع. ويمكن للمجموعات الشبابية المختلطة، التي تضم أطفال الضحايا والجناة، والتي تُيسّر عملها بعناية لمنع إعادة الصدمات، أن تبني علاقات تتجاوز الانقسامات. كما تُسهم البرامج الرياضية والتعاون الفني والمبادرات التعليمية في خلق تفاعلات إيجابية تُواجه التحيزات الموروثة.

تُقرّ مبادرات المصالحة النسائية بأدوارهنّ الفريدة كضحايا وبنّاءات سلام. ويمكن للدوائر النسائية العابرة لحدود الصراع معالجة الصدمات المرتبطة بنوع الجنس، مع بناء شبكات للمصالحة. كما أنَّ أدوارهنّ كأمهات وقائدات مجتمعيات يمنحهنّ تأثيراً خاصاً في منع أو تسهيل إعادة إدماج المقاتلين السابقين.

**يجب أن يكون دعم الصحة النفسية أساساً لجميع مبادرات التعافي المجتمعية. تدريب قادة المجتمع على الدعم النفسي والاجتماعي الأساسي، وإنشاء شبكات إحالة للحالات الشديدة، وتطبيع مناقشة الصدمات النفسية، كلها عوامل تساعد المجتمعات على بناء قدرتها على الصمود. إنَّ دمج الوعي بالصحة النفسية في الممارسات الدينية والثقافية يجعل الدعم متاحاً بشكل أكبر في المجتمعات المحافظة.**

## الإصلاح والأطر القانونية

يتطلب وضع أطر قانونية مناسبة لإعادة الإدماج والإصلاح موازنة الالتزامات الدولية بالواقع المحلي. ويجب أن تكون هذه الأطر شاملة بما يكفي لمعالجة المواقف المعقدة، مع الحفاظ على وضوحها بما يكفي لضمان التنفيذ المتسق. وقد تشمل هذه الأحكام بنوداً مؤقتة تسمح بترتيبات خاصة للمقاتلين السابقين، وضمانات بعدم التمييز في التوظيف الحكومي، وأطراً للعدالة الانتقالية. وتساعد الشرعية الدستورية على حماية برامج إعادة الإدماج من التحديات القانونية أو التلاعب السياسي.

ينبغي أن تتناول الحزم التشريعية جوانب متعددة لإعادة الإدماج ضمن أطر متماسكة. وتحتاج القوانين التي تنظم شروط العفو، واستحقاقات المحاربين القدامى للمقاتلين السابقين، واسترداد الممتلكات لضحايا النزوح، والإجراءات الجنائية المعدلة للقضايا المتعلقة بالنزاعات إلى تنسيق. فالتشريعات الجزئية قد تُؤدي إلى تناقضات يمكن للمحامين استغلالها لتقويض إعادة الإدماج.

تُترجم الأطر التنظيمية المبادئ القانونية العامة إلى إجراءات قابلة للتنفيذ. وتمنع اللوائح التفصيلية التي تُنظّم إجراءات التدقيق، وأهلية الحصول على المزايا، وعمليات الاستئناف، والتنسيق بين الجهات المعنية، التنفيذ التعسفي. ويجب تطوير هذه اللوائح من خلال عمليات شفافة مع مراعاة آراء أصحاب المصلحة لضمان موافقة الجهات المنفّذة.

يتطلب الامتثال للقانون الدولي عناية فائقة طوال عملية تطوير الإطار. تُشكّل التزامات سوريا بموجب القانون الإنساني الدولي، ومعاهدات حقوق الإنسان، واتفاقيات الأمم المتحدة معاييرَ يجب أن تعمل ضمنها الأطر المحلية. ويُساعد إشراك خبراء قانونيين دوليين مُبكراً في تصميم أطر تُلبي الالتزامات الدولية والاحتياجات المحلية.

قد تكون آليات قضائية خاصة ضرورية للتعامل مع حجم وتعقيد القضايا المتعلقة بالنزاعات. ويمكن للدوائر القضائية المتخصصة داخل المحاكم القائمة، والتي يعمل بها قضاة مدربون في القانون الدولي والعدالة الانتقالية، أن تطوّر الخبرة وتعزز الاتساق. وقد تكون المحاكم المتنقلة ضرورية للوصول إلى المناطق النائية التي يتركز فيها المقاتلون السابقون.

تضمن برامج المساعدة القانونية للمقاتلين السابقين والضحايا سهولة التعامل مع الإجراءات القانونية المعقدة. يفتقر العديد من المقاتلين إلى التعليم اللازم لفهم حقوقهم وواجباتهم في ظل الأطر الجديدة. يساعد توفير الدعم القانوني الميسّر - من خلال برامج المساعدة القانونية بالإضافة إلى المحامين - على منع الالتباس والتلاعب. ينبغي أن تشمل المساعدة القانونية الضحايا لضمان حماية حقوقهم طوال عمليات إعادة الإدماج.

## 3.3 إصلاح قطاع الأمن

### هيكل القيادة الموحد

- يتطلب بناء قيادة موحدة فعّالة من مجموعات مسلحة متعددة تصميماً مؤسسياً دقيقاً يوازن بين التكامل والفعالية. ويجب أن يكون هذا التحول تدريجياً بما يكفي لبناء الثقة، وسريعاً بما يكفي لمنع ترسيخ الهياكل الموازية.
- ينبغي أن يبدأ التكامل بمراكز عمليات مشتركة، حيث ينسق ممثلون من مختلف المجموعات الأنشطة مع الحفاظ على تسلسل قيادي منفصل. تتيح هذه المراكز التعاون العملي في مواجهة التحديات الأمنية المباشرة، مثل تهديدات داعش أو الشبكات الإجرامية كفلول نظام الأسد، مع بناء علاقات عمل. ويخلق النجاح في العمليات المشتركة زخماً لتعميق التكامل.
- يجب بناء هياكل القيادة الموحدة بشكل منهجي من المستويات الأدنى إلى الأعلى بدلاً من فرضها من الأعلى. بدءاً من الفصائل المختلطة في المناطق الأقل حساسية، يمكن توسيع نطاق الوحدات الناجحة إلى مستويات السرايا والكتائب، وصولاً إلى الألوية. يتطلب كل مستوى ترتيبات قيادة معدلة تعكس التعقيد المتزايد. هذا النهج التصاعدي يُنشئ نماذج مُجربة بدلاً من هياكل نظرية.

- يجب أن تجمع العقائد العسكرية الجديدة الخبرات القيّمة من مختلف الفئات، مع إرساء معايير مهنية. ويضمن إنشاء لجان لتطوير العقائد تضم ممثلين من مختلف الخلفيات نهجاً شاملاً يُقدّر الخبرات المختلفة.
- تتطلب أنظمة الاتصالات توحيداً في المعايير لتمكين القيادة الموحدة. تستخدم مختلف المجموعات حالياً أنظمة راديو، وأساليب تشفير، ولغات تشغيلية غير متوافقة. يجب أن يقترن توحيد المعايير التقنية بتدريب لغوي يضمن قدرة جميع القوات على التواصل بفعالية. وهذا لا يشمل اللغة العربية فحسب، بل يشمل أيضاً استيعاب اللغة الكردية ولغات الأقليات الأخرى في السياقات المناسبة.
- يُمثل توحيد الرتب العسكرية تحدياتٍ دقيقةً نظراً لأنظمة التصنيف المختلفة للمجموعات العسكرية والتداعيات السياسية للتسلسل الهرمي العسكري. يتطلب إنشاء جداول تكافؤ تُراعي مختلف أنواع الخبرة العسكرية، مع إرساء علاقات سلطة واضحة، مفاوضاتٍ مكثفة. قد تكون أنظمة الرتب المزدوجة المؤقتة ضروريةً خلال فترات الانتقال، حيث يحتفظ الضباط برتبهم الأصلية ومناصبهم الجديدة في النظام الموحد.
- يجب على القيادات المناطقية أن توازن بدقة بين التمثيل والفعالية. وبينما تُعدّ الوحدات المختلطة أساسية للتكامل، ينبغي أن تضمن المناصب القيادية عدم هيمنة أي جماعة عرقية أو سياسية على مناطق معينة. وقد يتطلب هذا ترتيبات مبتكرة، مثل تناوب القيادات أو ضمان مناصب نواب للأقليات في مناطقها.

## المعايير المهنية

- يُمثل وضع معايير عسكرية احترافية ضرورة تقنية وتحولاً ثقافياً في آنٍ واحد. يجب على القوات التي اعتادت على الحروب غير النظامية والولاء السياسي والمساءلة المحدودة أن تتبنى معايير مهنية أساسية لقوات الدولة الشرعية.
- يجب أن تكون برامج التعليم العسكري المهني شاملة وإلزامية لجميع الرتب. وينبغي ألا تقتصر هذه البرامج على المهارات التكتيكية فحسب، بل تشمل أيضاً الأخلاقيات، وقانون النزاعات المسلحة، والعلاقات المدنية العسكرية، وحقوق الإنسان. إنَّ إنشاء أكاديميات عسكرية تجمع ضباطاً من خلفيات متنوعة لتدريب موسع يُسهم في بناء المهارات والعلاقات.
- يجب وضع مدونات سلوك وتطبيقها بشكل متسق. ينبغي أن تتناول هذه المدونات السلوك أثناء الخدمة وخارجها، مع وضع معايير لمعاملة المدنيين، والتعامل مع المحتجزين، والسلوك الشخصي. إنَّ وجود إجراءات تأديبية واضحة، مع تطبيق عادل لجميع الخلفيات، يعزز الثقة بالمعايير المهنية.
- يتجاوز التوحيد التقني نطاق الأسلحة ليشمل جميع جوانب العمليات العسكرية. يجب وضع إجراءات تشغيل موحدة لنقاط التفتيش، وعمليات التفتيش، والاحتجاز، واستخدام القوة، والتدريب عليها عالمياً. وينبغي أن تتضمن هذه الإجراءات أفضل الممارسات من مختلف الجهات، مع الالتزام بالمعايير الدولية. وتُعزز التدريبات المنتظمة التي تجمع قوات من خلفيات متنوعة النهج الموحدة.
- يجب أن تُهيئ أنظمة التطوير المهني فرصاً للتقدم الوظيفي بناءً على الجدارة، لا على الولاء السياسي أو العضوية في مجموعات. وتُسهم مجالس الترقيات الشفافة، التي تضم أعضاءً متنوعين، ومعايير واضحة للتقدم الوظيفي، وتقييمات دورية للأداء، في بناء ثقافة مهنية. وينبغي أن تُحدد الإنجازات التعليمية والكفاءة الفنية وفعالية القيادة المسارات المهنية، لا على الانتماءات الحزبية.

- يمكن لشراكات التدريب الدولية أن تُسرّع من وتيرة الاحتراف من خلال تعريف القوات السورية بالتقاليد العسكرية الراسخة. ويمكن للدول الشريكة المختارة بعناية أن تُقدّم تدريباً في مجالات مُحددة - كمكافحة الإرهاب وحفظ السلام والخدمات اللوجستية - تُكمّل البرامج المحلية. ويجب أن تكون هذه الشراكات متوازنة لتجنب الاعتماد على أي تقاليد عسكرية أجنبية منفردة.
- يستحق التدريب الأخلاقي اهتماماً خاصاً نظراً لتاريخ الانتهاكات من جميع الأطراف. فإلى جانب الامتثال القانوني، تحتاج القوات إلى تكوين أخلاقي عميق يُرسي ضوابط داخلية ضد الانتهاكات. وقد يشمل ذلك شراكات مع القادة الدينيين، ومناقشات فلسفية حول مبادئ الحرب العادلة، وتحليل دراسات حالة للمعضلات الأخلاقية في العمليات العسكرية.

## السيطرة المدنية

يُعدّ إرساء سيطرة مدنية فعّالة على القوات العسكرية المتكاملة **أمراً أساسياً** لمنع الانقلابات أو الهيمنة العسكرية على السياسة في المستقبل. ويتطلب ذلك آليات مؤسسية وتغييراً ثقافياً داخل القوات العسكرية المُعتادة على العمل باستقلالية.

- يجب إنشاء لجان رقابة برلمانية ذات صلاحيات فعلية، بما في ذلك سلطة التحقيق في الأنشطة العسكرية، وإقرار الميزانيات، وتأكيد التعيينات العليا. وتحتاج هذه اللجان إلى عضوية متنوعة تعكس انتماءات المجتمعات السورية وخبراتها الفنية للتعامل بفعالية مع القضايا العسكرية. كما أنَّ عقد جلسات استماع عامة منتظمة حول الشؤون العسكرية، ضمن القيود الأمنية المناسبة، يعزز الشفافية.
- تتطلب هياكل وزارة الدفاع تصميماً دقيقاً لضمان السيطرة المدنية من قبل رئاسة الجمهورية، ويجب إرساء فصل واضح بين صنع السياسات المدنية وتنفيذها العسكري، مع آليات للتوجيه المدني للأنشطة العسكرية.
- تُكمّل هيئات الرقابة المستقلة الرقابة البرلمانية بتوفير رصد متخصص للقضايا الحساسة. ويُتيح وجود أمناء مظالم حقوق الإنسان المخولين بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة، والمفتشين العامين الذين يراقبون النزاهة المالية، ومجالس المراجعة المدنية لمراكز الاحتجاز، قنوات مساءلة متعددة. وتحتاج هذه الهيئات إلى ميزانيات مستقلة وحماية من التدخل العسكري.
- يُسهم إشراك المجتمع المدني في حوكمة قطاع الأمن في إرساء المساءلة العامة للقوات العسكرية. وتضمن المشاورات المنتظمة مع منظمات حقوق الإنسان ومراكز البحوث السياسية والهيئات المجتمعية تنوع وجهات النظر المؤثرة على السياسات الأمنية. كما أنَّ إنشاء آليات استشارية رسمية تُتيح للمجتمع المدني مساهمة مُنظمة في السياسات العسكرية يُعزز الشرعية.
- حرية الإعلام في تغطية الشؤون العسكرية، ضمن قيود أمنية معقولة، تُرسي مبدأ المساءلة العامة. تدريب الصحفيين على التغطية الأمنية المسؤولة، ووضع مبادئ توجيهية واضحة للأمن العملياتي، وإنشاء نظام متحدثين عسكريين يقدم معلومات دقيقة، يُسهم في تحقيق التوازن بين الشفافية والاحتياجات الأمنية. حماية الصحفيين الذين يُحققون في سوء السلوك العسكري أمرٌ أساسي.
- تمنع شفافية الميزانية والرقابة المالية المدنية القوات العسكرية من تطوير قواعد موارد مستقلة تُمكّنها من الاستقلالية. فالميزانيات العسكرية التفصيلية الخاضعة لموافقة البرلمان، والتدقيقات الدورية التي تجريها الهيئات المدنية، والقيود المفروضة على الأنشطة التجارية العسكرية، تضمن التبعية المالية للسلطات المدنية. وتمثل هذه الرقابة المالية إحدى أكثر الأدوات فعالية للحفاظ على السيادة المدنية.

## 3.4 التكامل الاقتصادي

### برامج خلق فرص العمل

إنَّ التحدي الهائل المتمثل في توفير سبل عيش بديلة لمئات الآلاف من المقاتلين السابقين يتطلب **استراتيجيات شاملة لخلق فرص عمل** تتجاوز برامج التوظيف التقليدية. يجب أن تخلق هذه المبادرات الإصلاحية فرصاً اقتصادية حقيقية توفر الكرامة ودخلاً كافياً ينافس استمرار الخدمة العسكرية.

- توفر برامج الأشغال العامة التي تُركز على إعادة الإعمار فرص عمل فورية، بالتزامن مع إعادة بناء البنية التحتية المُدمّرة في سوريا. ويمكن تنظيم المقاتلين السابقين في فرق بناء تعمل على الطرق، والمدارس، والمستشفيات، والمساكن. وينبغي ألا تقتصر هذه البرامج على توفير فرص العمل فحسب، بل تشمل أيضاً التدريب على مهارات البناء، مما يُسهم في نقل الخبرات إلى المدنيين. كما أنَّ دمج عمال من مختلف الجماعات المسلحة في وحدات إعادة الإعمار يُمكن أن يُعزز التعاون العملي، ويمنع أي جماعة من الهيمنة على مشاريع مُحددة.
- يمكن لبرامج إعادة التأهيل الزراعي استيعاب أعداد كبيرة من المقاتلين الريفيين، مع استعادة القدرة الإنتاجية الغذائية لسوريا. قد تشمل هذه البرامج استصلاح الأراضي، وإصلاح أنظمة الري، وإنشاء تعاونيات زراعية توفر المعدات والدعم التسويقي. ويمكن للمقاتلين السابقين الحصول على منح أو قروض لإنشاء مزارع، مع تدريب فني على الأساليب الزراعية الحديثة. ونظراً لأصول العديد من المقاتلين الريفية، توفر البرامج الزراعية فرصاً للانتقال تتلاءم مع ثقافتهم.
- إنَّ تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تستهدف المقاتلين السابقين يمكن أن توفر فرص عمل مستدامة تتجاوز البرامج المباشرة. إنَّ توفير التمويل الأصغر والتدريب على الأعمال التجارية والتوجيه يساعد المقاتلين على إنشاء مشاريع تجارية تتراوح من ورش العمل إلى متاجر التجزئة. كما أنَّ المشاريع الجماعية التي تجمع الخصوم السابقين في شراكات تجارية يمكن أن تبني حوافز اقتصادية للتعاون. ولا يتطلب النجاح رأس مال أولياً فحسب، بل يتطلب أيضاً دعماً مستداماً من خلال خدمات تطوير الأعمال.
- يوفر إعادة تأهيل الصناعة فرصاً للمقاتلين للانتقال إلى وظائف صناعية إنتاجية. ومع إعادة بناء المصانع، يمكن لبرامج التوظيف الموجهة أن تضمن حصول المقاتلين السابقين على وظائف صناعية. يتطلب ذلك التنسيق مع أصحاب القطاع الخاص الذين قد يترددون في توظيف المقاتلين السابقين. يمكن للحوافز الضريبية، ودعم الأجور خلال فترات التدريب، والضمانات الأمنية أن تشجع مشاركة القطاع الخاص.
- يُتيح توسّع قطاع الخدمات، لا سيما في المجالات الأمنية حيث تُعدّ الخبرة العسكرية ميزةً، فرصاً إضافية. ويمكن لشركات الأمن الخاصة التي يعمل بها مقاتلون سابقون مُحنّكون توفير فرص عمل مشروعة مع الاستفادة من المهارات العسكرية. وبالمثل، يمكن لمنظمات خدمات الطوارئ ومكافحة الحرائق والدفاع المدني استيعاب المقاتلين السابقين في هياكل شبه عسكرية تُلبّي احتياجات المدنيين.
- تُمثل مبادرات الاقتصاد الأخضر فرصاً مستقبلية قادرة على جذب الدعم الدولي. تُوفر مشاريع الطاقة المتجددة، وبرامج استعادة البيئة، والتكيف مع المناخ، فرص عمل جديدة دون أي عوائق تاريخية. يُوفر تدريب المقاتلين السابقين كفنيين في تركيب الألواح الشمسية، أو فنيي توربينات الرياح، أو مراقبي البيئة، مهاراتٍ للاقتصادات الناشئة، مع المساهمة في التنمية المستدامة في سوريا.

## تدريب المهارات

- يجب أن تُحوّل برامج التدريب الشامل على المهارات المقاتلين ذوي الخبرة المدنية المحدودة إلى أفراد منتجين في الاقتصاد. **يجب أن تكون هذه البرامج عملية وسهلة المنال**، ومتوافقة مع احتياجات سوق العمل الفعلية، لا مجرد إمكانيات نظرية.
- تُعالج برامج محو الأمية والتعليم الأساسي فجوات واسعة تمنع العديد من المقاتلين من الحصول على فرص أخرى. وقد أدت سنوات الصراع إلى انقطاع تعليم الكثيرين ممن انضموا إلى الجماعات المسلحة في شبابهم. لذا، تُعدّ برامج التعلم المُسرّع التي تحترم كرامة البالغين وتُعالج الفجوات التعليمية أمراً بالغ الأهمية. وقد يشمل ذلك دروساً مسائية، ووحدات تعليمية متنقلة تصل إلى المناطق النائية، ومنصات تعليمية رقمية يُمكن الوصول إليها عبر الهواتف الذكية.
- يتطلب التدريب المهني المتوافق مع متطلبات السوق تحليلاً دقيقاً للفرص الاقتصادية. فتدريب المقاتلين على مهارات قديمة يُهدر الموارد ويُسبب الإحباط. وينبغي أن تُوجّه تقييمات سوق العمل الدورية، التي تُحدد قطاعات النمو، تصميم البرامج. كما أنَّ الشراكات مع أصحاب العمل الملتزمين بتوظيف خريجي البرامج تُمهّد الطريق بوضوح للانتقال من التدريب إلى التوظيف.
- يُهيئ التدريب على المهارات الرقمية المقاتلين السابقين للاقتصادات الحديثة التي تعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا. إنَّ الإلمام بأساسيات الحاسوب، وإصلاح الهواتف المحمولة، والتسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومهارات البرمجة الأساسية، كلها عوامل تفتح آفاقاً جديدة في القطاع الرقمي المتنامي في سوريا. تتيح منصات العمل عبر الإنترنت للأفراد ذوي المهارات الوصول إلى الأسواق العالمية، مما يوفر فرصاً للدخل تتجاوز القيود المحلية.
- يتجاوز تدريب ريادة الأعمال أساسيات الأعمال ليتناول التحولات النفسية من العقلية العسكرية إلى العقلية المدنية. غالباً ما يواجه المقاتلون السابقون صعوبات في التكيف مع ثقافات بيئة العمل المدنية بعد سنوات من العمل في الهياكل العسكرية الهرمية. ينبغي أن تُركز البرامج على مهارات التواصل، وحل النزاعات دون عنف، والتكيف مع هياكل السلطة المدنية. يمكن أن يُقدم الإرشاد من قِبل أصحاب الأعمال الناجحين الذين هم أنفسهم مقاتلون سابقون نماذج يُحتذى بها.
- تضمن أنظمة الشهادات والاعتمادات أن يُترجم التدريب إلى قابلية توظيف. إنَّ إصدار شهادات معترف بها لمختلف المهارات، والتي قد تدعمها منظمات دولية، يساعد المقاتلين السابقين على إثبات كفاءاتهم لأصحاب العمل المتشككين. إنَّ إنشاء أنظمة معادلة تُقر بالخبرة العسكرية للشهادات المدنية ذات الصلة - مثل الخبرة اللوجستية التي تُحتسب ضمن شهادات سلسلة التوريد - يُثمّن الخدمة العسكرية ويُسهّل عمليات الانتقال.
- يُدرك دعم التعلم المستمر أنَّ برامج التدريب الفردية نادراً ما تكفي للانتقال المهني. إنَّ توفير خدمات الإرشاد المهني، وفرص التدريب التنشيطي، وبرامج التطوير المهني، يُساعد المقاتلين السابقين على التقدم إلى ما بعد مناصبهم المبتدئة. هذا الدعم المُستدام يمنع الإحباط الذي قد يدفعهم للعودة إلى الأنشطة العسكرية عندما لا تكون الفرص الأولية كافية.

## دعم المقاتلين السابقين

إلى جانب التوظيف والتدريب، تُعالج أنظمة الدعم الشاملة التحديات المتعددة التي يواجهها المقاتلون السابقون في مرحلة انتقالهم إلى الحياة المدنية. ويجب أن تكون هذه الأنظمة مستدامة، ومتاحة، ومستجيبة للاحتياجات المتنوعة.

- المساعدة المالية خلال فترات الانتقال تمنع الخيارات اليائسة التي تدفعها الاحتياجات الفورية. تُتيح الرواتب الشهرية، المشروطة بالمشاركة في التدريب أو أنشطة البحث عن عمل، فرصةً للتكيف. ينبغي أن تكون هذه المدفوعات كافيةً لدعم الأسر، ولكن بفترة زمنية محدودة لتشجيع الانتقال الفعال. يجب أن تكون آليات الدفع شفافةً وسهلة المنال، مع إمكانية استخدام أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول للوصول إلى المناطق النائية والحد من فرص الفساد.
- إنَّ توفير الرعاية الصحية، بما في ذلك الرعاية المتخصصة لإصابات القتال وخدمات الصحة النفسية، يُلبي الاحتياجات الفورية، مع إظهار الالتزام المجتمعي تجاه المقاتلين السابقين. يعاني العديد من المقاتلين من أمراض مزمنة ناجمة عن إصابات أو تعرضهم لظروف قاسية، مما يحد من خياراتهم في العمل المدني. إنَّ إنشاء عيادات متخصصة تضم كوادر مدربة على التعامل مع إصابات القتال يضمن الرعاية المناسبة. يجب أن تكون خدمات الصحة النفسية خالية من الوصمة الاجتماعية وملائمة ثقافياً، مع إمكانية دمجها مع الإرشاد الديني للمجتمعات المحافظة.
- تُساعد المساعدات السكنية المقاتلين السابقين على بناء حياة مدنية مستقرة. فقد العديد من المقاتلين منازلهم أثناء النزاع أو لم يُنشئوا أسراً مستقلة قط. قد تشمل البرامج دعم السكن في المجتمعات المختلطة التي تمنع التمركز في الأحياء الفقيرة، أو مساعدة شراء منزل بشرط الحفاظ على وظيفة مدنية. يُوفر السكن المستقر أسساً لجوانب أخرى من الاندماج المدني.
- تُدرك خدمات دعم الأسرة أنَّ نجاح إعادة الإدماج يعتمد على قبول الأسرة واستقرارها. وتضمن البرامج الداعمة للأنشطة الاقتصادية للأزواج ألا يعتمد دخل الأسرة على المقاتلين السابقين فقط. ويعالج دعم تعليم الأطفال الآثار المتوارثة بين الأجيال للخدمة العسكرية. وتساعد الاستشارات الأسرية في معالجة التوترات الأسرية الناجمة عن ضغوط إعادة الإدماج. وينبغي أن تشمل هذه الخدمات عائلات المقاتلين المتوفين الذين قد يُجبرون الناجين على مواصلة القتال.
- تُساعد المساعدة القانونية المقاتلين السابقين على تجاوز المواقف القانونية المعقدة في فترة ما بعد النزاع. يواجه الكثير منهم نزاعات على الممتلكات، أو مشاكل في التوثيق، أو عواقب قانونية ناجمة عن أفعال ارتكبت خلال فترة النزاع. يُسهم توفير المساعدة القانونية المتاحة في حل هذه المشكلات دون اللجوء إلى العنف أو الاعتماد المستمر على حماية الجماعات المسلحة. ويمكن لبرامج المساعدة القانونية التي تُدرّب المقاتلين السابقين على مساعدة أقرانهم أن تُضاعف أثرها مع توفير فرص عمل.
- تُضفي شبكات دعم الأقران طابعاً رسمياً على المساعدة المتبادلة بين المقاتلين السابقين الذين يمرون بمرحلة انتقالية معاً. تتيح الاجتماعات الدورية التي يُيسّرها مستشارون مُدرَّبون تبادل الخبرات والحلول. كما يُمكن لعمليات الانتقال الناجحة أن تُرشد المشاركين الجدد. ينبغي أن تُعمَّم هذه الشبكات عبر خطوط العدو السابقة كلما أمكن، لبناء السلام من خلال تجارب مشتركة في التكيف المدني. تُمكّن المنصات الرقمية من ربط الشبكات المُشتتة جغرافياً، وهو أمر بالغ الأهمية للأفراد المعزولين.

## 3.5 الدعم الدولي

### المساعدة الفنية

- **يمكن للدعم الفني الدولي أن يُسرّع جهود إعادة إدماج سوريا** من خلال تبادل الخبرات العالمية مع احترام الملكية السورية للعملية. ويجب تنظيم هذه المساعدة بعناية لتعزيز القدرات المحلية بدلاً من استبدالها.
- يُقدم تبادل الخبرات المقارنة من مجتمعات أخرى مرت بفترات ما بعد الصراع دروساً قيّمة، مع مراعاة السياق السوري الفريد. تُقدم دول مثل كولومبيا وأيرلندا الشمالية وسيراليون نماذج مختلفة لإعادة إدماج المقاتلين بدرجات نجاح متفاوتة. تُساعد الزيارات الدراسية، وتبادل الخبراء، وتحليل دراسات الحالة المُفصّلة، المُخطّطين السوريين على فهم الخيارات المتاحة مع تجنّب أخطاء الآخرين. وينبغي ألا تقتصر هذه التبادلات على المسؤولين الحكوميين فحسب، بل تشمل أيضاً ممثلي المجتمع المدني وقادة المقاتلين السابقين القادرين على تقييم مدى ملاءمتها للتطبيق.
- تُساعد الخبرة في إصلاح قطاع الأمن على تصميم أطر مؤسسية تُوازن بين التكامل والفعالية. ويمكن للخبراء الدوليين المساعدة في تطوير هياكل قيادة موحدة، ومعايير مهنية، وآليات رقابة مدنية مُلائمة للسياق السوري. وينبغي أن يشمل هذا الدعم تطوير إطار نظري ومساعدة في التنفيذ العملي. ويُثبت المستشارون المُلحقون الذين يعملون جنباً إلى جنب مع نظرائهم السوريين لفترات طويلة فعالية أكبر من الاستشارات قصيرة الأجل.
- يُعالج الدعم الفني لنزع السلاح والتسريح التحديات العملية المتعلقة بجمع الأسلحة وتسجيل المقاتلين. ويمكن للمنظمات الدولية ذات الخبرة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج توفير حلول آمنة لتخزين الأسلحة، وأنظمة تسجيل بيومترية تمنع التسجيلات المتعددة، وإدارة قواعد البيانات لضمان التتبع الشامل. ويجب نقل هذه البنية التحتية التقنية إلى السيطرة السورية مع توفير التدريب المناسب لها بدلاً من إبقائها تحت الإدارة الدولية.
- تُسهم الخبرة القانونية والقضائية في تطوير أطر توازن بين العدالة والمصالحة. ويمكن للخبراء القانونيين الدوليين المساعدة في صياغة تشريعات تتوافق مع المعايير الدولية، مع الحفاظ على قابليتها للتطبيق في السياقات السورية. كما يُسهم دعم إنشاء آليات قضائية خاصة، وتدريب القضاة على العدالة الانتقالية، وتطوير أنظمة إدارة القضايا، في معالجة حجم القضايا القانونية المتعلقة بالنزاعات.
- يضمن تطوير قدرات التدريب قدرة المؤسسات السورية على مواصلة جهود إعادة الإدماج بشكل مستقل. بدلاً من توفير التدريب المباشر لجميع المقاتلين السابقين، ينبغي أن يركز الدعم الدولي على تدريب المدربين السوريين القادرين على مواصلة البرامج إلى أجل غير مسمى. ويشمل ذلك تطوير المناهج، ومنهجية التدريب، وإنشاء مؤسسات التدريب. تُحدث برامج المدربين الرئيسين آثاراً مضاعفة تتجاوز الاستثمارات الدولية الأولية.
- تضمن أنظمة الرصد والتقييم المصممة بدعم دولي والمنفذة من قبل السوريين تحقيق البرامج للآثار المرجوة. يتطلب إنشاء بيانات أساسية، وتطوير مؤشرات لقياس المخرجات والنتائج، وإنشاء آليات التغذية الراجعة لتعديل البرامج خبرة فنية تفتقر إليها العديد من مجتمعات ما بعد النزاع. ويضمن بناء القدرات السورية في مجال إدارة البرامج القائمة على الأدلة التحسين المستمر بما يتجاوز التدخل الدولي.

## آليات التمويل

- إنَّ تعبئة المليارات المطلوبة لإعادة الإدماج الشامل وتوزيعها بشكل فعال يتطلب آليات تمويل مبتكرة تضمن وصول الموارد إلى المستفيدين المستهدفين مع الحفاظ على المساءلة.
- تجمع صناديق الاستئمان متعددة المانحين الموارد من مصادر دولية متنوعة، مع توفير هياكل إدارية موحدة. ويمكن لهذه الصناديق أن تُخفّض تكاليف المعاملات، وتضمن مناهج منسقة، وتوفر تمويلاً أكثر قابلية للتنبؤ مقارنةً بالترتيبات الثنائية. ويجب أن تُوازن هياكل الحوكمة بين إشراف المانحين والقيادة السورية، ربما من خلال مجالس إدارة تضم أغلبية من السوريين، مع منح المانحين حق النقض (الفيتو) على القرارات المالية. كما أنَّ وجود أطر واضحة لإدارة الصناديق، وإجراءات الشراء، ومتطلبات التدقيق، يعزز ثقة المانحين مع احترام السيادة.
- يوفر الدعم المالي المباشر للمؤسسات السورية التي تُنفّذ برامج إعادة الإدماج أقصى درجات المرونة والمسؤولية. ويتطلب ذلك أنظمة إدارة مالية متينة وعمليات تدقيق دورية لضمان ثقة الجهات المانحة. وتُعزّز الزيادات التدريجية في نسب دعم الميزانية، مع إثبات قدرة الأنظمة السورية، التقدمَ مع الحفاظ على الضمانات. وينبغي أن يُرافق دعم الميزانية مساعدة فنية لتعزيز إدارة المالية العامة.
- التمويل القائم على النتائج يربط صرف التمويل بتحقيق الأهداف المتفق عليها، بدلاً من مجرد الإنفاق. قد تحصل البرامج على تمويل أولي للتأسيس، ثم تُمنح دفعات إضافية بناءً على أعداد الأشخاص الذين أُعيد دمجهم بنجاح، أو فرص العمل المُحققة، أو المجتمعات التي تم تحقيق المصالحة بينها. يُحفّز هذا النهج الفعالية مع إتاحة مرونة في التنفيذ. يجب توخي الحذر لتجنب الحوافز غير الملائمة التي تُعطي الأولوية للكم على الكيف أو تُقصي الحالات الصعبة.
- إنَّ إشراك القطاع الخاص المحلي من خلال آليات التمويل المختلط يُعزز الموارد العامة المحدودة. ويمكن للضمانات المُقدمة للشركات التي تُوظف مُقاتلين سابقين، والقروض المُدعمة للشركات في المناطق المُتأثرة بالنزاع، وتأمين المخاطر للاستثمارات في برامج إعادة الإدماج، أن تُساهم في حشد رأس المال الخاص. كما يُمكن لمؤسسات تمويل التنمية توفير رأس مال مُستمر للاستثمارات طويلة الأجل في إعادة الإدماج الاقتصادي. ويُساعد إنشاء أدوات استثمارية تُركز تحديداً على إعادة الإدماج الاقتصادي على توجيه موارد الشتات.
- يُوجِّه التمويل المجتمعي الموارد مباشرةً إلى المستويات المحلية حيث تتم إعادة الإدماج. ويمكن أن تكون المنح الصغيرة المُقدَّمة للمنظمات المجتمعية التي تُنفِّذ برامج المصالحة، أو مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية، بما في ذلك تلك التي تُعنى بالمقاتلين السابقين، أو الخدمات الاجتماعية التي تدعم إعادة الإدماج، أكثر فعالية من البرامج المركزية الكبيرة. وتتطلب هذه الآليات إجراءات مُبسَّطة تُتيحها المنظمات المجتمعية مع الحفاظ على رقابة كافية.
- يمكن لآليات التمويل المبتكرة، مثل سندات السلام، وسندات الشتات، أن تُحشد موارد إضافية. قد تشتري مجتمعات الشتات السوري سندات لتمويل إعادة الإعمار وإعادة الإدماج بعوائد أقل من السوق، كشكل من أشكال الاستثمار الوطني. ويمكن لأرصدة الكربون من البرامج البيئية التي تُشغّل مقاتلين سابقين أن تُولّد تمويلاً مستداماً. تتطلب هذه الابتكارات هيكلة دقيقة لضمان شرعيتها وفعاليتها.

## الرصد والتقييم

- تضمن أنظمة الرصد والتقييم القوية **تحقيق الدعم الدولي للآثار المرجوة**، مع تحديد التعديلات اللازمة. ويجب أن توازن هذه الأنظمة بين متطلبات المساءلة **وتجنب البيروقراطية المفرطة التي تعيق التنفيذ**.
- توفر هيئات الرصد المستقلة، التي تضم أعضاءً دوليين وسوريين، رقابةً موثوقة مع بناء القدرات المحلية. وينبغي أن تتمتع هذه الهيئات بإمكانية الوصول إلى مواقع البرامج، وصلاحية إجراء مقابلات مع المستفيدين بسرية تامة، وموارد لإجراء تحقيقات. ويضمن الإبلاغ العام المنتظم الشفافية مع حماية المعلومات الأمنية الحساسة. ويمنع تناوب الأعضاء الدوليين الوقوع في الأسر مع الحفاظ على الذاكرة المؤسسية.
- يُمكّن جمع البيانات الآني باستخدام التقنيات الرقمية من إجراء تعديلات سريعة على البرامج. تُوفّر استطلاعات الرأي عبر الهواتف المحمولة للمقاتلين السابقين، وجمع البيانات عبر الأجهزة اللوحية في مواقع البرامج، وأنظمة التحليل الآلي، تغذية راجعة مستمرة. يجب أن تحمي هذه الأنظمة خصوصية الأفراد مع توليد رؤى عملية. إنَّ بناء القدرات السورية على إدارة أنظمة مراقبة متطورة يضمن الاستدامة بما يتجاوز التدخل الدولي.
- يتجاوز تقييم الأثر مجرد حساب المخرجات، إذ يُقيّم مدى تحقيق البرامج لأهدافها التحويلية. وتُحدد الدراسات الطولية التي تتابع المقاتلين السابقين على مر السنين مدى استمرار المكاسب الأولية. وتُقيّم المسوحات المجتمعية مدى تأثير إعادة الإدماج على الأمن والتماسك الاجتماعي. ويدرس التحليل الاقتصادي الآثار الإنمائية الأوسع. وتتطلب هذه التقييمات منهجيات متطورة، لكنَّها تُوفر دروساً أساسية لتحسين البرامج.
- تُشرك أساليب التقييم التشاركي المستفيدين في تقييم فعالية البرنامج. يُمكن للمقاتلين السابقين تحديد المشكلات التي يغفل عنها المُقيّمون الخارجيون واقتراح تحسينات عملية. يُمكن لأفراد المجتمع تقييم مدى معالجة برامج إعادة الإدماج لمخاوفهم الأمنية. تُحسّن هذه المشاركة جودة التقييم وتعزز مسؤولية أصحاب المصلحة عن النتائج. يُسهم تدريب المُقيّمين المحليين على الأساليب التشاركية في بناء قدرات مستدامة.
- تضمن آليات التعلم والتكيف ترجمة نتائج التقييم إلى تحسينات في البرامج. تُعقد اجتماعات مراجعة دورية تجمع المنفذين والمقيّمين وأصحاب المصلحة لتحديد التعديلات اللازمة. تُوثّق عمليات التعلم وتُسهم في استخلاص رؤىً ثاقبة للبرامج المستقبلية. تسمح المرونة في تصميم البرامج بإجراء تعديلات تستند إلى الأدلة بدلاً من الالتزام الصارم بالخطط الأولية. إنَّ بناء ثقافات مؤسسية تُقدّر التعلم بدلاً من اللوم يُشجع على التقييم النزيه.
- تتشارك شبكات التعلم الإقليمية والدولية الخبرات السورية مع إتاحة المعرفة العالمية. تتيح المشاركة في مجتمعات الممارسة الدولية التي تُركز على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وإعادة الإعمار بعد النزاع، الوصول إلى أفضل الممارسات المتطورة. تُسهم المساهمات السورية في هذه الشَّبكات، القائمة على تجارب فريدة، في مساعدة المجتمعات الأخرى، وفي الوقت نفسه بناء اعتراف دولي بالخبرة السورية. يجب أن تكون هذه التبادلات متبادلة، بدلاً من أن تُحصر سوريا في كونها متلقية للمعرفة.

# 4. عواقب فشل إعادة الإدماج

إنَّ الفشل في إعادة دمج الجماعات المسلحة السورية سيُولّد دورات جديدة من عدم الاستقرار ذات عواقب وخيمة على سوريا والمنطقة ككل. يُعدّ فهم هذه النتائج المحتملة **أمراً بالغ الأهمية لفهم سبب بقاء إعادة الدمج، رغم تحدياتها الهائلة، أولويةً أساسية.**

## استمرار التشرذم والصراع

سيؤدي فشل إعادة الدمج إلى ترسيخ التشرذم المناطقي والعسكري في سوريا، وبدون اندماج ناجح في قوات وطنية موحدة، ستحافظ الجماعات المسلحة على قدراتها العسكرية المستقلة، وسيطرتها الإقليمية، ومصادر دخلها، مما سيؤدي فعلياً إلى إنشاء مراكز قوة متنافسة متعددة داخل الأراضي السورية.

يتجاوز هذا التشرذم مجرد التقسيم الإداري. ستواصل كل جماعة مسلحة تطوير أنظمة حكمها وشبكاتها الاقتصادية وعلاقاتها الدولية، لتتحول تدريجياً إلى كيانات مسلحة خارج إطار الدولة. وسيؤدي تعدد القوات المسلحة حتماً إلى استمرار المواجهات العسكرية. وسيؤدي التنافس على الموارد - سواءً المعابر الحدودية أو حقول النفط أو الأراضي الزراعية - إلى اندلاع اشتباكات منتظمة. قد تبقى هذه الصراعات محلية في البداية، لكنَّها قد تتفاقم إلى مواجهات أوسع نطاقاً، خاصةً عندما تدعمها قوى خارجية تسعى لتحقيق أجنداتها الخاصة.

علاوة على ذلك، فإنَّ فشل إعادة الإدماج سيخلق فراغات أمنية قد تستغلها الجماعات المتطرفة. يزدهر تنظيم داعش والتنظيمات المشابهة له في المناطق المتنازع عليها حيث لا تسيطر أي جهة على الأخرى. إنَّ استمرار السلطة المجزأة سيوفر لهذه الجماعات مساحة عملياتية لإعادة بناء صفوفها وتجنيد عناصرها وشن هجمات. ستصبح المناطق الصحراوية الواقعة بين مناطق السيطرة المتنافسة ملاذاً آمناً للشبكات الإجرامية والخلايا الإرهابية، مما يخلق تهديدات أمنية مزمنة لا تستطيع أي جهة التصدي لها بفعالية.

لا يمكن الاستهانة بالأثر النفسي للانقسام، حيث تتشكل هويات أبناء المنطقة بناءً على الفصيل المسيطر على منطقتهم. هذا الترسيخ الجيلي للانقسام سيجعل المصالحة المستقبلية أكثر صعوبة، لأنَّ الشباب الذين نشأوا في سياقات فصائلية سيفتقرون إلى أي خبرة في سوريا موحدة.

## تقويض شرعية الدولة

إنَّ الفشل في ترسيخ احتكار القوة الشرعية - وهي سمة أساسية من سمات الدولة الحديثة - من شأنه أن يُقوّض مصداقية أي حكومة سورية. فالدولة التي لا تستطيع السيطرة على أراضيها، أو تأمين حدودها، أو حماية مواطنيها، تفتقر إلى مقومات السيادة الأساسية، وستتجلى أزمة الشرعية هذه بأشكال متعددة ومتضافرة.

- **على الصعيد المحلي**، سيواصل المواطنون الاعتماد على الجماعات المسلحة بدلاً من الدولة لتوفير الأمن والخدمات وحل النزاعات. فلماذا ندفع ضرائب لحكومة لا تستطيع حمايتنا بينما توفر لنا الجماعة المسلحة المحلية حوكمة أكثر فعالية؟ تُنشئ هذه الديناميكية حلقة مفرغة: فمع سحب المواطنين لشرعية الدولة، تضعف قدرتها أكثر فأكثر، مما يدفع المزيد من الناس إلى الاعتماد على جهات فاعلة غير حكومية. وتصبح الدولة مجرد طرف واحد من بين أطراف عديدة.

- **على الصعيد الدولي**، ستواصل الدول الأخرى التعامل المباشر مع أي جماعة مسلحة تسيطر على الأراضي أو الموارد ذات الصلة، مما يزيد من تقويض سلطة الحكومة المركزية.

وستنظر المجتمعات التي عانت من جماعات مسلحة مختلفة إلى أي حكومة عاجزة عن السيطرة على هذه القوات على أنّها متواطئة في الانتهاكات المستمرة.

## الركود الاقتصادي

إنَّ فشل إعادة الإدماج سيُحكم على سوريا بعجز اقتصادي، مما يحول دون إعادة الإعمار والتنمية اللازمتين للتعافي. كما أنَّ استمرار تعدد السلطات المتنافسة سيجعل التخطيط الاقتصادي المتكامل مستحيلاً، إذ ستتبع كل جماعة مسلحة سياساتها الاقتصادية الخاصة في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

يُشكّل تشتت الفضاء الاقتصادي عوائقَ كأداء أمام التعافي. لا تستطيع الشركات العمل بكفاءة عندما تضطر إلى التفاوض مع جهات مختلفة لنقل البضائع بين المناطق السورية. كما أنَّ تكاليف النقل التي تفرضها نقاط التفتيش المتعددة - والتي تفرض كل منها رسوماً - تجعل التجارة المحلية غير مجدية للعديد من المنتجات.

سيبقى الاستثمار الأجنبي، الضروري لإعادة الإعمار، ضئيلاً في بيئة كهذه. لن يستثمر أي مستثمر جاد موارده في بلدٍ تعتمد فيه حقوق الملكية على أي جماعة مسلحة تسيطر على منطقة، وقد تتغير هذه السيطرة بعنف. إنَّ عدم اليقين القانوني وحده - أي القوانين تُطبق، وأي المحاكم لها اختصاص قضائي، وأي عملة مُستخدمة - يُنشئ أخطاراً لا يقبلها إلا أكثر المستثمرين استغلالاً. فهؤلاء عادةً ما يكونون جهاتٍ تُركز على استخراج الموارد بدلاً من التنمية المستدامة، مما يُلحق ضرراً أكبر بالآفاق الاقتصادية لسوريا.

سيترسخ اقتصاد الحرب الذي نشأ حول الجماعات المسلحة بشكل دائم. ولن يجد القادة الذين جمعوا ثرواتهم من خلال فرض الضرائب على نقاط التفتيش والتهريب وفرض الضرائب على الحماية أي حافز لدعم عمليات انتقالية من شأنها القضاء على مصادر الدخل هذه. هذا الاقتصاد المُجرَّم يُزاحم الأعمال التجارية الحكومية المشروعة، إذ لا يستطيع رواد الأعمال منافسة الجهات المسلحة التي تستخدم العنف للحفاظ على احتكاراتها في السوق. وسيظل الشباب السوريون يعتبرون الانضمام إلى الجماعات المسلحة الفرصة الاقتصادية الأكثر جدوى، مما يُديم دورات العنف.

## عدم الاستقرار الإقليمي

إنَّ استمرار تشرذم سوريا من شأنه أن يُصدر عدم الاستقرار إلى منطقة مضطربة أصلاً. إنَّ استمرار وجود جماعات مسلحة متعددة بدعم خارجي من شأنه أن يُحوّل سوريا إلى ساحة صراع دائمة للتنافسات الإقليمية، مع عواقب وخيمة على الدول المجاورة واستقرار الشرق الأوسط عموماً.

سيظل أمن الحدود معقداً في ظل سيطرة جماعات مسلحة مختلفة على نقاط عبور متعددة. تتيح هذه الثغرات تدفقاً مستمراً للأسلحة والمقاتلين والمتطرفين عبر الحدود. ستُعمّق القوى الإقليمية تدخلها في سوريا بدلاً من تقليصه.

## 5. التوصيات:

تنبثق التوصيات التالية **للشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من تحليل التحديات والفرص التي تواجه إعادة إدماج الجماعات المسلحة في سوريا.** صُممت هذه المقترحات لتكون عملية ومتكاملة، مع الأخذ في الاعتبار أنَّ نجاح إعادة الإدماج يتطلب جهوداً منسقة بين مختلف الجهات المعنية.

### للحكومة السورية:

- **إنشاء لجنة وطنية شاملة لإعادة الإدماج:** ينبغي على السلطات السورية أن تُنشئ لجنة رفيعة المستوى تضم ممثلين عن جميع الجماعات المسلحة الرئيسة، والمجتمع المدني، والقيادات الدينية، والمنظمات النسائية، وممثلي الشباب، ومجموعات الضحايا. وينبغي أن تتمتع هذه اللجنة بسلطة لتصميم عملية إعادة الإدماج والإشراف عليها. وينبغي أن يعكس تشكيلها التنوع السوري، مع عمليات اختيار شفافة، وتناوب في المناصب القيادية لمنع هيمنة أي جماعة على الأخرى. وينبغي تمكين اللجنة من اتخاذ قرارات بشأن أطر إعادة الإدماج، والجداول الزمنية، وتخصيص الموارد.
- **وضع إطار قانوني للإصلاح وإعادة الإدماج:** ينبغي إعطاء الأولوية لصياغة واعتماد تشريعات تتناول جوانب إعادة الإدماج ضمن إطار متماسك. ويشمل ذلك القوانين التي تنظم العفو المشروط (باستثناء الجرائم الفظيعة)، واستحقاقات المحاربين القدامى للمقاتلين المندمجين، وآليات استرداد الممتلكات، وإجراءات قضائية معدلة للقضايا المتعلقة بالنزاع. يجب أن يتوافق الإطار مع القانون الإنساني الدولي مع الحفاظ على طابعه العملي في ظل الظروف السورية. ومن شأن التشاور الواسع النطاق أثناء الصياغة، بما في ذلك مع الجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية، أن يعزز شرعيته وقابلية تنفيذه.
- **إنشاء وحدات عملياتية مختلطة كإجراءات لبناء الثقة:** بدء التكامل من خلال عمليات مشتركة ضد التهديدات الشائعة، مثل فلول داعش ونظام الأسد أو الشبكات الإجرامية. هذه الوحدات المختلطة، التي تجمع مقاتلين من خلفيات متنوعة تحت قيادة موحدة، يمكن أن تُظهر فوائد عملية للتعاون. البدء بعمليات أقل حساسية في مناطق محايدة قبل التوسع إلى مهام أكثر تعقيداً. توثيق النجاحات ونشرها لتعزيز الزخم لتكامل أوسع. ضمان تمثيل عادل في المناصب القيادية وتكافؤ فرص الوصول إلى الموارد بين المجموعات المشاركة.
- **إنشاء آليات شفافة للتدقيق والمساءلة:** تصميم إجراءات تدقيق تُعنى برصد الانتهاكات الجسيمة، مع تجنب العقاب الجماعي أو الاضطهاد السياسي. إنشاء لجان تدقيق مختلطة تضم ممثلين عن مختلف الجماعات المسلحة، ومراقبين من المجتمع المدني، وخبراء فنيين. نشر معايير واضحة، وإنشاء آليات للاستئناف. ربط التدقيق بعمليات المساءلة التي تُميز بين مستويات المسؤولية وأنواع الانتهاكات. ينبغي أن تُتاح لمن ارتكبوا انتهاكات أقل خطورة آليات عدالة بديلة، مثل خدمة المجتمع، بدلاً من إقصائهم من إعادة الإدماج.
- **إعطاء الأولوية لإعادة الإدماج الاقتصادي:** إدراك أنَّه بدون بدائل اقتصادية، لن يتم تسريح المقاتلين بشكل مستدام. إطلاق برامج أشغال عامة فورية تركز على إعادة الإعمار، والتي يمكن أن توظف أعداداً كبيرة مع بناء عوائد السلام. إقامة شراكات مع القطاع الخاص لتوفير فرص العمل، وتقديم حوافز للشركات التي توظف مقاتلين سابقين مؤهلين. إنشاء برامج ريادة أعمال مع تمويل أصغر متاح ودعم مستدام للأعمال. ضمان توزيع البرامج الاقتصادية بشكل عادل على المناطق وخطوط الصراع السابقة.

- **بناء مؤسسات تعليمية عسكرية احترافية:** إنشاء أكاديميات عسكرية ومراكز تدريب تجمع ضباطاً من مختلف الخلفيات لتنمية مهنية شاملة. تطوير عقيدة عسكرية موحدة تجمع الخبرات القيّمة من مختلف الفئات مع الالتزام بالمعايير المهنية. جعل التخرج من هذه المؤسسات إلزامياً للتقدم، مما يُسهم في بناء ثقافات مؤسسية مشتركة. يشمل ذلك تدريباً مكثفاً في الأخلاقيات، والقانون الإنساني الدولي، ومبادئ حماية المدنيين. التعاون مع مؤسسات تعليمية عسكرية دولية لتطوير المناهج وتدريب المدربين.
- **تطبيق التكامل الجغرافي التدريجي:** تجنب الفصل التام أو فرض التكامل الكامل الفوري. وضع خطة تدريجية تبدأ بعمليات مشتركة في مناطق محايدة، وتتطور إلى وحدات مختلطة في مناطق أقل تنافساً، وصولاً إلى تحقيق التكامل الجغرافي الكامل. يجب أن تتضمن كل مرحلة معايير واضحة للتقدم وآليات لمعالجة المشكلات. ضمان عدم سيطرة أي جماعة عرقية أو سياسية حصرية على أي منطقة، مع مراعاة المخاوف الأمنية المجتمعية خلال المراحل الانتقالية.
- **معالجة الاحتياجات النفسية والاجتماعية بشكل شامل:** إدراك أنَّ الصدمات النفسية تؤثر على كلٍّ من المقاتلين والمجتمعات، مما يتطلب دعماً منهجياً لإعادة إدماجهم بنجاح. تدريب القادة الدينيين والمجتمعيين على الدعم النفسي والاجتماعي الأساسي. إنشاء شبكات إحالة للحالات الشديدة التي تتطلب تدخلاً مهنياً. دمج جوانب الصحة النفسية في جميع برامج إعادة الإدماج بدلاً من التعامل معها كقضية منفصلة. معالجة الوصمة الاجتماعية من خلال حملات توعية عامة تُعلي من شأن الدعم النفسي باعتباره قوةً لا ضعفاً.
- **ضمان مشاركة فعّالة للمرأة:** تجاوز التمثيل الرمزي لضمان تأثير المرأة بشكل جوهري في عمليات إعادة الإدماج. يشمل ذلك المقاتلات اللواتي يحتجن إلى دعم خاص لإعادة الإدماج، وقادة المجتمع المحليات اللواتي يُشكلن البرامج المحلية، والمنظمات النسائية التي تراقب التنفيذ للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي. توفير مساحات آمنة للنساء للتعبير عن مخاوفهن بشأن الترتيبات الأمنية. ضمان أن تُراعي البرامج الاقتصادية احتياجات أسر المقاتلين من النساء اللواتي غالباً ما يتحملن أعباء النزاع الخفية.
- **تطوير آليات رقابة مدنية فعّالة:** إنشاء لجان برلمانية ذات صلاحيات فعلية على الشؤون العسكرية، بما في ذلك إقرار الموازنة وتعيين كبار المسؤولين. إنشاء هيئات رقابة مستقلة لرصد حقوق الإنسان، والنزاهة المالية، ومرافق الاحتجاز. ضمان حرية الإعلام في تغطية القضايا الأمنية ضمن القيود التشغيلية المعقولة. بناء قدرات المجتمع المدني للمشاركة في حوكمة الأمن من خلال التدريب ودعم الموارد. يجب أن تتمتع هذه الآليات بالفعالية - سلطة التحقيق، وكشف المشاكل، وفرض التصحيحات.

## للمجتمع الدولي

- **تنسيق العمل الدبلوماسي من أجل عمليات شاملة:** يجب على القوى الكبرى والدول الإقليمية مواءمة دبلوماسيتها لدعم إعادة إدماج حقيقية، بدلاً من السعي وراء مصالح فئوية ضيقة. يتطلب هذا تنازلات صعبة، حيث تضغط الجهات الفاعلة الدولية على حلفائها المحليين للمشاركة بشكل بنّاء. إنشاء مجموعات اتصال دولية تُنسّق الرسائل الدبلوماسية، وتمنع الجماعات المسلحة من استغلال القوى الخارجية ضد بعضها البعض. التأكيد على أنَّ الاعتراف والدعم الدوليين يعتمدان على إعادة إدماج شاملة، وليس على انتصار فصائلي.

- **تقديم مساعدة فنية مستدامة:** الالتزام بدعم فني طويل الأمد يبني القدرات السورية بدلاً من خلق حالة من التبعية. إشراك خبراء دوليين في المؤسسات السورية لفترات طويلة بدلاً من الاعتماد على الاستشارات قصيرة الأجل. التركيز على تدريب المدربين وبناء مؤسسات قادرة على الاستمرار بعد انتهاء التدخل الدولي. تبادل الخبرات المقارنة من سياقات أخرى مع احترام المسؤولية السورية عن التكيفات. ضمان أن تشمل المساعدة الفنية جميع الجوانب، من إدارة الأسلحة إلى النظم المالية وصولاً إلى الدعم النفسي والاجتماعي.
- **إنشاء آليات حماية لعملية إعادة الإدماج:** ينبغي للمجتمع الدولي ضمان أمن عمليات إعادة الإدماج من خلال رصد التواجد وعواقب الانتهاكات. قد يشمل ذلك وجود مراقبين دوليين في المواقع الرئيسة، وآليات استجابة سريعة لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها المشاركون، وعواقب واضحة للجهات الفاعلة التي تحاول عرقلة إعادة الإدماج بالعنف. يجب أن تكون هذه الحماية مؤقتة وانتقالية، مما يعزز قدرة السوريين على توفير الأمن بشكل مستقل في نهاية المطاف.
- **معالجة المخاوف الأمنية الإقليمية بشكل بنّاء:** لدى القوى الإقليمية مخاوف أمنية يجب أن تُعالجها عملية إعادة الإدماج. إطلاق حوارات أمنية إقليمية تُطوّر تدابير بناء ثقة متبادلة. تصميم عمليات إعادة إدماج تمنع الجماعات المسلحة من تهديد الدول المجاورة مع احترام السيادة السورية. قد يشمل ذلك آليات مراقبة الحدود وقيوداً على مناطق انتشار وحدات معينة.
- **دعم آليات العدالة الانتقالية:** يُسهم الدعم الدولي لتوثيق أخطر الجرائم والتحقيق فيها وملاحقتها قضائياً في كسر دوامة الإفلات من العقاب، مع تجنب التحولات الهشة والمرهقة. ويشمل ذلك تمويل حفظ الأدلة، والدعم الفني للآليات القضائية الخاصة، وتدريب القانونيين. ينبغي على الجهات الفاعلة الدولية مقاومة الضغوط الداعية إلى العفو الشامل، مع مراعاة الواقعية بشأن القيود الشاملة على الملاحقة القضائية. كما ينبغي دعم آليات العدالة البديلة التي تُلبي المعايير الدولية مع مراعاة السياقات المحلية.
- **تسهيل عودة اللاجئين والنازحين داخلياً، مع مراعاة إعادة الإدماج:** لا يستطيع النازحون السوريون العودة إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة المعادية.
- **الحفاظ على حظر الأسلحة المفروض على الجماعات غير الحكومية:** مع تقدم عملية إعادة الإدماج، يجب تطبيق حظر صارم يمنع تدفق الأسلحة إلى الجماعات خارج نطاق الإجراءات الرسمية. يتطلب ذلك تعزيز مراقبة الحدود، وتبادل المعلومات الاستخبارية حول تهريب الأسلحة، ومحاسبة الدول التي تسهل الانتهاكات. في الوقت نفسه، يجب تقديم مساعدة عسكرية مُراقبة للقوات الحكومية الانتقالية.
- **دعم المجتمع المدني السوري بشكل مستقل:** الحفاظ على الدعم المباشر لمنظمات المجتمع المدني السوري العاملة على قضايا إعادة الإدماج، تُسهم هذه الاستقلالية في ضمان المساءلة، وتوفير وجهات نظر بديلة، وحماية الحيز المدني. ينبغي أن يكون الدعم مرناً ومستجيباً لأولويات المجتمع المدني، بدلاً من فرض أجندات دولية. إنَّ بناء مجتمع مدني قوي يُسهم في تحقيق رصد ومناصرة مستدامين يتجاوزان التدخل الدولي.

## لمنظمات المجتمع المدني

- **تجسير الهوة من خلال مبادرات حوار مستدامة:** تطوير برامج حوار طويلة الأمد تُهيئ مساحات آمنة للتعبير عن المظالم وبناء العلاقات. والبدء بالحوار غير المباشر عبر وسطاء قبل الانتقال إلى اللقاءات المباشرة.
- رصد وتوثيق عمليات إعادة الإدماج: إنشاء مبادرات رصد مستقلة تتابع تنفيذ إعادة الإدماج، وتحدد المشاكل مبكراً، وتوصي بالحلول المناسبة.
- **الدفاع عن حقوق الضحايا:** ضمان عدم إعطاء الأولوية في عمليات إعادة الإدماج لاحتياجات المقاتلين على حقوق الضحايا وأمن المجتمع. إيصال أصوات المتضررين من عنف الجماعات المسلحة الذين قد يُهمّشون لولا ذلك. الدعوة إلى تعويضات فعّالة، والاعتراف بالمعاناة، وضمانات عدم التكرار. رفض المقترحات التي تُضحي بالعدالة من أجل صفقات سياسية نفعية. توفير منصات للضحايا للتعبير بأمان عن آرائهم بشأن ترتيبات إعادة الإدماج المقبولة.
- **تقديم خدمات مباشرة لدعم الإصلاح والإدماج:** تقديم خدمات عملية قد تغفلها البرامج الحكومية والدولية. يشمل ذلك الدعم النفسي والاجتماعي باستخدام أساليب مناسبة ثقافياً، والمساعدة القانونية في التعامل مع إجراءات إعادة الإدماج المعقدة، والدعم الاقتصادي لمبادرات إعادة الإدماج المجتمعية. التركيز على الثغرات والفئات السكانية الضعيفة التي تغفلها البرامج الأكبر. بناء شبكات إحالة تربط المستفيدين بدعم شامل يتجاوز قدرات المنظمات الفردية.
- **بناء التماسك الاجتماعي من خلال المبادرات المجتمعية:** تصميم برامج تجمع أفراد المجتمع على اختلاف انقساماتهم من خلال أنشطة مشتركة. إعادة بناء المرافق المجتمعية بقوى عاملة مختلطة، وتنظيم دوريات رياضية للشباب بفرق متكاملة، وإنشاء تعاونيات اقتصادية نسائية تتجاوز حدود النزاع. هذه التعاونيات العملية تبني علاقات تدعم إعادة الإدماج على نطاق أوسع.
- **مواجهة خطاب الكراهية والتمييز:** مكافحة الخطاب الذي يُشيطن المقاتلين السابقين جماعياً أو يُحرّض على الانتقام من جماعات مُحددة. إطلاق حملات توعية عامة تُضفي طابعاً إنسانياً على المقاتلين السابقين مع الاعتراف بمظالمهم المشروعة. التعاون مع القادة الدينيين لتعزيز خطابات التسامح المبنية على التقاليد الروحية. رصد خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي الذي قد يُثير العنف والتصدي له. بناء ثقافات تُتيح التكفير مع الحفاظ على المساءلة.
- **تعزيز مشاركة المرأة وحمايتها:** ضمان أن يكون لوجهات نظرها تأثيرٌ على تصميم وتنفيذ برامج إعادة الإدماج. ويشمل ذلك دعم المنظمات النسائية للمشاركة في مناقشات الأمن التي لطالما سيطر عليها الرجال. معالجة الاحتياجات الخاصة للمقاتلات السابقات اللواتي يواجهن وصمة عار مزدوجة. رصد عمليات إعادة الإدماج لتفادي أخطار العنف القائم على النوع الاجتماعي، والدعوة إلى اتخاذ تدابير وقائية. بناء التمكين الاقتصادي للمرأة كأساسٍ للسلام المستدام.
- **إنشاء منصات لإشراك الشباب:** الاعتراف بأنَّ الشباب شاركوا بشكل غير متناسب في القتال، ويجب أن يشاركوا بشكل أساسي في إعادة الإدماج. إنشاء منتديات شبابية تُعبّر عن همومهم وتطلعاتهم الخاصة. تصميم برامج تُعالج الفجوات التعليمية لدى المقاتلين السابقين الشباب واحتياجاتهم في بناء الهوية. خلق فرص قيادية إيجابية للشباب تُوظّف الطاقات بشكل بنّاء. رأب الصدع بين الشباب الذين قاتلوا في جبهات مختلفة من خلال أنشطة مشتركة موجهة نحو المستقبل.

- **تطوير آليات محلية لحل النزاعات:** تعزيز الآليات المحلية التقليدية والمبتكرة لحل النزاعات الناشئة عن إعادة الإدماج. تدريب قادة المجتمع على مهارات الوساطة الملائمة لسياقات ما بعد النزاع. إنشاء لجان سلام محلية ذات عضوية متنوعة وسلطة حقيقية. إنشاء أنظمة إنذار مبكر لتحديد النزاعات الناشئة قبل تفاقمها. توفر هذه الآليات بدائل متاحة للعنف لمعالجة التوترات الحتمية.
- **بناء شبكاتٍ لمشاركةٍ مستدامة:** إنشاء تحالفاتٍ لمنظمات المجتمع المدني العاملة على مختلف جوانب إعادة الإدماج لتبادل الخبرات وتنسيق جهود المناصرة. إشراك منظماتٍ من مختلف المناطق والمجتمعات المحلية لضمان تعددية وجهات النظر. بلورة مواقف مشتركة بشأن سياسات إعادة الإدماج الرئيسة مع احترام استقلالية المنظمات. توفر هذه الشبكات الحماية السياسية للمنظمات الفردية، وتُعزز التأثير من خلال العمل الجماعي.

## للمانحين وشركاء التنمية

- **الالتزام بتمويل مرن وطويل الأجل:** إدراك أنَّ إعادة الإدماج عمليةٌ تمتد لفترة طويلة، وتتطلب دعماً مستداماً يتجاوز دورات المشاريع التقليدية. تعزيز المرونة للتكيف مع تغير السياقات، بدلاً من الالتزام الصارم بالتصاميم الأولية. تقبّل تحمّلاً أعلى للمخاطر في ظل البيئة المعقدة، مع الحفاظ على ضمانات ائتمانية مناسبة. تمويل دعم العملية والتطوير المؤسسي، وليس مجرد البرمجة المباشرة.
- **إعطاء الأولوية للملكية والقدرات السورية:** هيكلة الدعم لبناء المؤسسات والخبرات السورية بدلاً من الأنظمة الدولية الموازية. توجيه نسب متزايدة من الدعم عبر المنظمات السورية مع إظهارها لقدراتها. الاستثمار في تطوير الكوادر السورية بدلاً من الاعتماد على الكوادر الدولية. دعم التعلّم بين بلدان الجنوب الذي يجعل سوريا منتجةً للمعرفة، لا مجرد متلقٍّ لها. ضمان تخطيط الاستدامة منذ البداية وليس كفكرة ثانوية.
- **تنسيق مناهج الجهات المانحة:** إنشاء آليات رسمية لتنسيق الجهات المانحة تتجاوز مجرد تبادل المعلومات لتشمل التخطيط الاستراتيجي المشترك. تطوير أطر عمل مشتركة لدعم إعادة الإدماج، بحيث يتكيف معها المانحون كلٌ على حدة بدلاً من خلق أنظمة متنافسة. تجميع التمويل للمبادرات الرئيسة التي تتطلب نطاقاً يتجاوز قدرات كل جهة مانحة على حدة. توحيد متطلبات إعداد التقارير لتخفيف الأعباء الإدارية على الشركاء السوريين. مقاومة إغراءات إنشاء برامج خاصة بالجهات المانحة تُجزّئ القدرات السورية.
- **الاستثمار في التحول الاقتصادي:** إدراك أنَّ إعادة الإدماج المستدامة تتطلب فرصاً اقتصادية تتجاوز برامج المساعدة التقليدية. دعم مبادرات تطوير السوق التي تخلق فرص عمل واسعة النطاق. الاستثمار في البنية التحتية التي تُمكّن التكامل الاقتصادي بين خطوط النزاع السابقة. دعم تنمية القطاع الخاص برأس مال متأنٍّ وتخفيف المخاطر. التركيز على القطاعات الاقتصادية ذات إمكانات النمو بدلاً من برامج العمل الوهمية. ربط المساعدة الاقتصادية بتقدم إعادة الإدماج دون خلق حوافز سلبية.

- **تعزيز أنظمة الرصد والتقييم:** دعم الدراسات الطولية التي تتتبع آثار إعادة الإدماج مع مرور الوقت. بناء القدرات السورية على أساليب تقييم متطورة. ضمان ترجمة نتائج التقييم إلى تحسينات في البرامج من خلال الإدارة التكيفية.
- **الاستعداد للانتكاسات مع الحفاظ على الالتزام:** إدراك أنَّ إعادة الإدماج ستواجه أزمات وانتكاسات تتطلب دعماً ثابتاً بدلاً من الانسحاب. وضع خطط طوارئ لمختلف السيناريوهات، بما في ذلك تجدد الصراع، والاضطرابات السياسية، أو التراجع الاقتصادي.

## 6. الخاتمة:

- إنَّ النجاح في إعادة دمج الجماعات المسلحة السورية من شأنه أن يفتح آفاقاً تحويلية تتجاوز بكثير التحسينات الأمنية. وبينما لا يزال الطريق صعباً فإنَّ بلورة رؤية لما يمكن تحقيقه من خلال إعادة الدمج تُشكل دافعاً أساسياً للقيام بهذا العمل الشاق.
- إنَّ جيشاً سورياً موحداً، ناشئاً عن إعادة دمج ناجحة، سيعيد للدولة قدرتها الأساسية على توفير الأمن لجميع مواطنيها بغض النظر عن خلفياتهم، وإلى تمكين حياة طبيعية - أطفال يمشون بأمان إلى مدارسهم، وشركات تعمل دون ابتزاز، وأسر تخطط لمستقبلها دون خوف من النزوح.
- إنَّ المصالحة الوطنية، المُبنيّة من خلال عمليات الإصلاح وإعادة الإدماج، ستبدأ في شفاء الجروح. وبينما قد يظلّ التسامح الكامل مع أخطر الانتهاكات مستحيلاً، فإنّ إرساء أُطر للمساءلة والاعتراف وإعادة بناء العلاقات تدريجياً يمنع دورات الانتقام من إفساد مستقبل سوريا. فالمجتمعات التي تتعلم العيش معاً رغم صراعات الماضي تُنشئ صموداً في وجه التلاعب المُستقبلي من قِبَل الساعين إلى استغلال الانقسامات.
- إنَّ استعادة سوريا كدولة ذات سيادة قادرة على إدارة أراضيها من شأنها أنَّ تعيد لها مكانتها في النظم الإقليمية والدولية. وهذا يتيح لها المشاركة في التجارة الدولية، والوصول إلى تمويل التنمية، والمساهمة في الاستقرار الإقليمي، إنَّ سوريا المستقرة قادرة على استعادة دورها التاريخي كجسر بين المناطق والثقافات.

## شكر وتقدير

كل الشكر والتقدير لعشرات المقاتلين الذين أثْرت نقاشاتهم هذا التقرير والذي لم يكن ليخرج على هذا الشكل لولا جهدهم ووقتهم.

استند التقرير في جزء كبير منه على ورقة بحثية أعدها مدير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان فضل عبد الغني ونشرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ونتوجه بالشكر للدكتور عمر عاشور على اهتمامه في الورقة وتعقيباته القيمة.

SNHR

# الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org